الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.394

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح
الجلسة **394**

الثلاثاء 2 نيسان/أبريل 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد جادون ..... (باكستان)

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/00.

تبادل عام للآراء (*تابع*)

السيد دي ماسيو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، يود وفدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح، كما يؤكد لكم دعمه الكامل لأعمال هذه الدورة.

وتؤيد فرنسا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/CN.10/PV.391). وبصفتنا الوطنية، نود أن نضيف الملاحظات التالية حول القضايا المطروحة في هذه الدورة وعمل الفريقين العاملين.

أولا، فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، نحن نجتمع في ظل إضعاف غير مسبوق لصكوك تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ويذكّرنا خطاب روسيا النووي غير المسؤول في سياق حربها ضد أوكرانيا بضرورة تجنب الحرب النووية وسباق التسلح. وتؤكد فرنسا مجددا التزامها ببيان الدول الحائزة للأسلحة النووية الصادر في 3 كانون الثاني/يناير 2022 والذي يؤكد أنه لا يمكن الانتصار في الحرب النووية ويجب ألا تخاض أبدا. ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام بذلك البيان.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتظل فرنسا ملتزمة بالعمل في ذلك الإطار سعيا لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، مع كفالة الأمن غير المنقوص للجميع. ولا يمكن تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح العام الكامل إلا من خلال نهج عملي وواقعي، مع مراعاة السياق الاستراتيجي.

وبوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، اتخذت فرنسا خطوات ملموسة لتحقيق تلك الغاية، لا سيما من خلال خفض ترسانتها إلى مستوى ما هو ضروري للغاية لأمنها.

وبالنظر إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى العمل على اتخاذ تدابير فعالة، لا سيما فيما يتعلق بالشفافية فيما يخص ترساناتها والحد من المخاطر الاستراتيجية.

وعلاوة على ذلك، تواصل فرنسا الترويج لأولويات واضحة بشأن نزع السلاح النووي. وتؤيد فرنسا بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وما زلنا ملتزمين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room A0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي صادقنا عليها قبل 25 عاما. كما أننا ندعم الجهود التي تسعى إلى إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل في مختلف المناطق، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

وعلينا أن نبقى مجندين في مواجهة أزمات الانتشار التي لا تزال تهدد سلامنا وأمننا الجماعي. إن كوريا الشمالية تسعى إلى تنفيذ برنامجها النووي. ومنذ عام 2022، قامت بأكثر من 50 سلسلة من عمليات إطلاق القذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وفرنسا تحث كوريا الشمالية على وقف أنشطتها المزعزعة للاستقرار والالتزام بعملية نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ونأسف أيضا لكون أن استخدام روسيا لحق النقض في مجلس الأمن قد حال مؤخرا دون تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، المكلف بالتحقيق في الانتهاكات لقرارات المجلس في ذلك المجال (انظر S/PV.9591). فقد حرم هذا الفيتو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من الحصول على معلومات محايدة عن البرامج النووية لكوريا الشمالية وبرامجها للقذائف التسيارية.

كما تشعر فرنسا بقلق عميق إزاء التصعيد المستمر في برنامج إيران النووي، الذي لا يزال مستمرا دون أي مبرر مدني موثوق، في انتهاك للحدود المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحث إيران على العودة إلى احترام التزاماتها الدولية والتعاون بشكل مستدام وبحسن نية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لالتزاماتها. وما زلنا عازمين، بالتعاون مع شركائنا، على إيجاد حل دبلوماسي لهذه المسألة.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة، تؤيد فرنسا قرار تكريس مناقشات الفريق العامل الثاني لتعزيز التفاهم المشترك بشأن التكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي. ونشكر رئيس الهيئة المنتهية ولايته، الممثل الدائم لكازاخستان، على جهوده في تحديد ذلك الموضوع من خلال توافق الآراء.

على نحو ما يوضح التقرير السنوي للأمين العام (A/78/268) عن دور العلم والتكنولوجيا، فإن للتكنولوجيات الناشئة آثارا معقدة على الأمن الدولي. ويمكن أن تُستخدم بشكل خبيث، غير أنها يمكن أن تساهم أيضا في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. لذلك، من المهم أن تتبنى مناقشاتنا حول هذا الموضوع نهج "الحياد التكنولوجي". ويجب أن تتركز جهودنا على تعزيز الاستخدام المسؤول لهذه التكنولوجيات، وعلى ضمان احترام تطويرها للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

كما يجب أن تأخذ مناقشاتنا في هذه الدورة بعين الاعتبار العمل الجاري في محافل الأمم المتحدة الأخرى وأن تتجنب أي ازدواجية.

وفيما يتعلق بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، تكرر فرنسا دعمها للعمل الجاري في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، بشأن التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشارك فرنسا بنشاط في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025. ونأمل، على وجه الخصوص، أن تساعد الجهود التي يبذلها الفريق في تعميق فهمنا المشترك لكيفية تطبيق القانون الدولي في المجال السيبراني، وزيادة تطوير تدابير فعالة لبناء الثقة من أجل تنفيذ الإطار المعياري التوافقي لسلوك الدول المسؤول بشكل أكثر فعالية.

السيد بوكاري (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتوجه بالشكر للوفود الأخرى على إسهاماتها القيمة في إثراء المناقشة بشأن كيفية التوصل إلى موقف يتسم بالإنصاف والانفتاح في مداولاتنا، وتنحية خلافاتنا جانبا لتعزيز التعايش السلمي بين الأمم، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، المتقدم النمو منها والنامي والمتخلف النمو.

ومن المهم ملاحظة أننا نتحدث عن كيفية الحفاظ على وجودنا كبشر على مدى أجيالنا وتعزيز مساعينا الوطنية والدولية كدول مستقلة.

وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد سيراليون البيان الذي أدلي به باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الواردة في التوصيات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ونود أن نضيف بعض التعليقات بصفتنا الوطنية.

تعرب سيراليون عن خيبة أملها إزاء عدم إحراز تقدم في التوصل إلى موقف مشترك بشأن المبدأ العام المتمثل في اعتماد إطار قانوني قوي عند تنفيذ برنامج نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. فعدم التوصل إلى موقف مشترك بشأن استراتيجية لنزع السلاح وعدم الانتشار لا يمكن إلا أن يقوض التقدم نحو تحقيق بيئة عالمية سلمية وآمنة.

ومن شأن الولاية الدولية من أجل العيش في عالم خال من التهديد الوشيك باستخدام الأسلحة النووية أن تضمن لأفريقيا والدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية مستقبلا اقتصاديا وسياسيا أكثر إشراقا، والأهم من ذلك، مستقبلا خاليا من الكارثة النووية.

ويؤدي معدل التنفيذ البطيء إلى التقليل بصورة كبيرة من الزخم المبكر الذي أعربت عنه الدول الأعضاء في دعمها الثابت للتخفيف من حدة التهديدات التي تنطوي عليها حقبة من النزاعات في جميع أنحاء العالم – في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوكرانيا والبلقان وغيرها.

وتواصل معظم الدول الأعضاء، لا سيما في أفريقيا، الدعوة إلى تنفيذ التوصيات التي اقترحتها حركة بلدان عدم الانحياز، التي من شأنها أن تضمن التوصل إلى توافق دولي عام في الآراء من خلال حظر التهديد باستخدامها، وتعزيز مراقبة الاستخدامات العشوائية للمواد التي تطورها الصناعات التي لا تخضع للرقابة أحيانا، والتي يمكن أن تساعد على تصنيع الأسلحة، مع قدرتها على تأجيج عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم.

ونشعر بقلق أكبر إزاء الاتجار غير المشروع بالمواد ذات الصلة بالمجال النووي، الذي يعززه الاتجاه المتزايد للتقدم التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي من المرجح أن يطيل أمد المزيد من الانتكاسات في التنفيذ إن لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن آلية مراقبة سريعة ومنسقة.

وترحب سيراليون بالمساهمة التي قدمتها حركة بلدان عدم الانحياز في الفقرة 48 لتعزيز الاستخدامات النووية السلمية التي من شأنها أن توفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية خيارات أفضل لإنشاء مؤسسات قوية لبناء القدرات من أجل تعزيز مرافق البحث في قطاعي التعليم والزراعة للتعامل مع قضايا تغير المناخ وغيرها من الأنشطة الإنمائية.

كما ترى سيراليون أنه ينبغي على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تدعي أنها خالية من الأسلحة النووية أن تراجع التزاماتها المتعلقة بحصر الأسلحة النووية دون تحيز، من أجل احترام معايير المراقبة الدولية ومن أجل توفير رؤية دولية واضحة بشأن قدراتها في مجال الأسلحة النووية. وسيعزز هذا الاقتراح من اختصاصات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بصفتها هيئة رقابة نووية، ويبدد المفاهيم الخاطئة.

وأخيرا، تعتقد سيراليون أن توفير صندوق دولي لتحقيق التنسيق الوطني وتعزيزه، يضم جميع الجهات الفاعلة والأكاديميين والممارسين القانونيين والهيئات المهنية الأخرى للنهوض بأنشطة التوعية العامة، من شأنه أن يقوي العزم الدولي في خطاب نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد فيشانكاياكيج (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، يتقدم وفد بلدنا بالتهنئة الحارة لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام 2024. وتعتزم تايلند تقديم كامل دعمنا وتعاوننا لكم ولأعضاء المكتب الآخرين لضمان دورة مثمرة ومنتجة.

وتؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/CN.10/PV.391).

لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية هذه الجلسة. فنحن نجتمع هنا في وقت يتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية وتراجع كبير في الثقة بين الدول. ولا تزال النزاعات المتعددة مستمرة في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح البشرية والرفاه والحقوق

الأساسية والأمن البشري. وفي خضم هذه التحديات، وصل خطر وقوع كارثة نووية إلى مستوى غير مسبوق منذ ذروة الحرب الباردة، مما يهدد البشرية.

وقد أثيرت شكوك حول أهمية وفعالية النظام المتعدد الأطراف، وكذلك الأمم المتحدة كجزء لا يتجزأ من آلية نزع السلاح العالمية. وإزاء هذه الخلفية، كيف يمكن للأمم المتحدة أن تحقق هدفها الأسمى المتمثل في إنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب؟

ولضمان استمرار أهمية الأمم المتحدة والهيكل الدولي لنزع السلاح برمته في سعينا لتحقيق السلام والأمن المستدام للجميع، أود أن أسلط الضوء على عدة نقاط رئيسية.

أولا، يجب أن نقف متحدين ونعمل بشكل جماعي لتنشيط عزمنا على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وإذا أردنا أن نحافظ على حرمة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في نزع السلاح النووي العالمي وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، فإن فشل دورة استعراض المعاهدة مرة أخرى ليس خيارا.

وتحث تايلند جميع الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على مضاعفة جهودها للمضي قدما في تنفيذ المعاهدة، بما في ذلك عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة وتنشيط أساليب العمل. وتتيح الدورة الثانية القادمة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2026، التي ستُعقد في تموز/يوليه المقبل، فرصة لتجديد التزاماتنا وتعهداتنا وعكس اتجاه احتمالات الهلاك النووي، وهو ما ذكّرنا به أوبنهايمر – العالم والفيلم السينمائي.

ثانيا، يجب أن نتبنى نهجا منفتحا، وأن نكون على استعداد لاستكشاف الأفكار والمبادرات، مع إدراك أنها متكاملة وليست متعارضة. وتواصل تايلند الدعوة إلى اتباع نهج متعدد المسارات لتعزيز الشمول والتآزر والتكامل بين مختلف أطر نزع السلاح وعدم الانتشار، سواء كانت معاهدة عدم الانتشار، أو معاهدة حظر الأسلحة النووية، أو مبادرات مثل مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي.

وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن خطة الأمين العام الجديدة للسلام توفر إضافة واعدة لمداولاتنا خلال هذه الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونتطلع بفارغ الصبر إلى مواصلة التعاون في مؤتمر القمة القادم المعني بالمستقبل، مع ثقتنا التامة بأن ميثاق المستقبل سيكون بمثابة حافزا للنهوض ببرنامج نزع السلاح وعدم الانتشار العالمي.

ثالثا، ليس هذا هو الوقت المناسب للشعور بالرضا عن الآثار المترتبة على التكنولوجيات الجديدة والناشئة. فمع قدرتها على إحداث تحول في النزاعات والحروب، يجب تنظيم هذه التكنولوجيات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، واستخدامها بمسؤولية أكبر لتجنب العواقب الإنسانية وغيرها من العواقب غير المقصودة. وفي هذا الصدد، تؤيد تايلند المداولات بشأن وضع تدابير متفق عليها دوليا، لا سيما تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، للتخفيف من مخاطر سوء التقدير وسوء الفهم وسوء الإدراك. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد من جديد أن زيادة التحكم في التكنولوجيات الجديدة والناشئة ينبغي ألا تعني أن تتخلى أي دولة عضو عن حقها في التمتع بالاستخدام السلمي لها. والأهم من ذلك، ينبغي ألا تعتبر التكنولوجيات الجديدة والناشئة شرا بصورة تلقائية. فثمة فرص لتسخير تلك التكنولوجيات لتعزيز الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، لا سيما في مجال قدرات التحقق والرصد. ويكمن السر في الاستخدام البنّاء لتلك التكنولوجيات، بدلا من إساءة استخدامها.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على أن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح تتحمل مسؤولية محورية في تعزيز مساعينا الجماعية نحو تحقيق عالم أكثر أمنا وسلاما. ونتطلع إلى العمل مع الرئيس وأعضاء المكتب والدول الأعضاء لضمان أن تسفر هذه الدورة الموضوعية عن نتائج بناءة وإيجابية.

السيد كولكارني (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لدورة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام 2024. كما نتقدم بالتهنئة الحارة إلى نائبي الرئيس المنتخبين

ورئيسي الفريقين العاملين، جورجيا والسلفادور. ويؤكد لكم الوفد الهندي مشاركتنا البناءة خلال الدورة.

ونشكر سعادة الممثلة السامية السيدة إيزومي ناكاميتسو على ملاحظاتها الثاقبة التي أدلت بها في وقت سابق أمس (انظر A/CN.10/PV.391).

تعلق الهند أهمية كبيرة على هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة في الآلية الثلاثية لنزع السلاح التي أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. فهذه الهيئة تضطلع بدور فريد بوصفها الهيئة الوحيدة ذات العضوية العالمية لإجراء مداولات متعمقة بشأن مسائل نزع السلاح ذات الصلة.

وقد حققت الهيئة إنجازات كبيرة في الماضي القريب، حيث اعتمدت بنجاح العديد من المبادئ التوجيهية والتوصيات. واتفقت الهيئة في دورتها الأخيرة، التي اختتمت في عام 2023، على توصيات بتوافق الآراء لتعزيز التنفيذ العملي لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الأنشطة المضطلع بها في الفضاء الخارجي بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن المهم أن نحافظ على هذا الزخم وأن نسعى بشكل جماعي نحو تحقيق نتيجة ناجحة للدورة التي تبدأ هذا العام أيضا.

وقد أكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جديد وبشكل جماعي، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-10/2)، أن إنهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الحقيقي مهمتان تكتسيان أهمية وإلحاحا بالغين. وظلت الهند ثابتة في دعمها لنزع السلاح النووي العالمي على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه. ولدى الهند اعتقاد راسخ بأنه من الممكن تحقيق ذلك بطريقة محددة زمنيا من خلال القيام بعملية تدريجية يضمنها التزام عالمي وإطار عالمي متعدد الأطراف وغير تمييزي متفق عليه.

وتوجز ورقة العمل التي قدمتها الهند إلى مؤتمر نزع السلاح في عام 2007 (CD/1816) النهج الذي نتبعه من خلال عدد من المقترحات التي لا تزال وثيقة الصلة بالموضوع اليوم. ووفقا لرؤيتنا، أيدت الهند التفاوض على إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح، وهو ما حظي بدعم مستمر من حركة بلدان عدم الانحياز.

إن مشروع القرار الذي تقدمه الهند سنويا منذ عام 1982 في الجمعية العامة بشأن إبرام اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية، يطلب أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح مفاوضات بشأن توقيع اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف من الظروف. ومشروع قرارنا السنوي بشأن الحد من الخطر النووي، الذي يتم تقديمه إلى الجمعية العامة منذ عام 1998، يسترعي الانتباه العالمي إلى وضع الأسلحة النووية في أقصى حالات الاستنفار ويدعو إلى اتخاذ خطوات للحد من خطر الاستخدام غير المقصود أو العرضي للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال إلغاء حالة الاستنفار وإلغاء الاستهداف. ويظهر مشروعا القرارين هذان التزامنا بالهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي.

ودون التقليل من الأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، تؤيد الهند الشروع فورا في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وفي هذا السياق، من المؤسف أن وفد باكستان منع مؤتمر نزع السلاح، مرة أخرى هذا العام، من بدء العمل الموضوعي.

ويلاحظ وفد بلدي أن الفريق العامل الثاني سيبدأ عمله في موضوع جديد، وهو التوصيات بشأن التفاهمات المشتركة المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي. فقرار هيئة نزع السلاح بدراسة مسألة التكنولوجيات الناشئة هو اعتراف بتأثيرها على الأمن الدولي، وتقر الهند بالمخاوف التي نشأت نتيجة للتكنولوجيات. وتعد الهيئة، نظرا لهيكلها وولايتها، مناسبة بشكل خاص للنظر في القضايا التي تنشأ عن الاستخدام العسكري لهذه التكنولوجيات. وجدير بالذكر أن هذه ليست تكنولوجيا واحدة، بل عدة تكنولوجيات، والتي عادة ما يُفهم أنها تندرج تحت وصف التكنولوجيات الناشئة. وعلاوة على ذلك، تمر التكنولوجيات المختلفة بمراحل مختلفة من دورة حياة التكنولوجيا. وقد لا تتضح آثار بعض هذه التكنولوجيات إلا مع زيادة الاستحقاق

والانتشار. فالابتكار والتغيير يحدثان بوتيرة غير مسبوقة، ويمكن دمج هذه التكنولوجيات مع بعضها البعض ومع التكنولوجيات والمنصات القديمة. ومن المهم أن نأخذ جميع هذه الجوانب بعين الاعتبار في عملنا بشأن هذا الموضوع في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ويمكن أن يكون للتكنولوجيات الناشئة أثر تحويلي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. لذلك ينبغي أن يتجنب عمل الهيئة وصم هذه التكنولوجيات.

لقد حظيت الهند بشرف رئاسة مجموعة العشرين في عام 2023. ويقر إعلان قادة مجموعة العشرين في نيودلهي بالإمكانات التحويلية للتكنولوجيا في مجالات متنوعة مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة، وفي إنشاء بنية تحتية رقمية عامة يمكن أن تحسن تقديم الخدمات العامة في البلدان النامية. والواقع أن العديد من التكنولوجيات الناشئة ذات طبيعة مزدوجة الاستخدام. ويترتب على ذلك أنه بالنسبة لبلد نام مثل الهند، فإن الوصول إلى التكنولوجيا التي يمكن أن يكون لها مثل هذه الإمكانات التحويلية يمثل مصدر قلق كبير. إننا نتحدث باسم بلدان الجنوب في السعي للحصول على ضمانات بألا تتأثر الأولويات التنموية بالعمليات المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك في المجال العسكري.

وينبغي أن ترتكز المناقشة في هيئة نزع السلاح حول هذا الموضوع على الواقع العسكري وحقيقة أن تلك التكنولوجيات قد تكون نُشرت في حالات النزاع. وعلينا أيضا أن نأخذ في الحسبان الكم الهائل من العمل المنجز أو الجاري في المنابر القائمة الأخرى ذات الصلة، وينبغي أن نتوخى الحذر في احترام الولايات، وتجنب الحكم المسبق أو المساس بالإجراءات في المنتديات الأخرى وتجنب الازدواجية. كما ينبغي أن تكون المناقشة متسقة مع التكوين العالمي للهيئة وولايتها. وينبغي أن يحدد عملنا مجالات التقارب ويوسع نطاقها ويساعد على تعميق فهمنا للقضايا المعقدة التي ينطوي عليها الأمر.

وفي هذا الصدد، نوجه الانتباه إلى القرار المتعلق بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح، الذي درجت الهند على تقديمه واعتمدته الجمعية العامة مؤخرا في دورتها الثامنة والسبعين (القرار 78/268). ويسلم القرار، في جملة أمور، بتسارع وتيرة التغير التكنولوجي، مما يستلزم إجراء تقييم على نطاق المنظومة للأثر المحتمل للتطورات في مجال العلم والتكنولوجيا على الأمن الدولي ونزع السلاح، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتجنب الازدواجية واستكمال الجهود الجارية بالفعل في كيانات الأمم المتحدة وفي إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. كما يدعو القرار الدول الأعضاء إلى أن تظل متحلية باليقظة لفهم التطورات الجديدة والناشئة في مجال العلم والتكنولوجيا التي يمكن أن تعرض الأمن الدولي للخطر، ويؤكد القرار على أهمية مشاركة الدول الأعضاء مع خبراء من قطاع الصناعة والأوساط البحثية والمجتمع المدني في مواجهة هذا التحدي. وفي هذا الصدد، نود أيضا أن ننوه بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/78/268.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أدحض بإيجاز التعليقات التي أدلت بها إحدى الدول الأعضاء في وقت سابق خلال التبادل العام للآراء الجاري. فبتلك التعليقات، اختارت تلك الدولة العضو مرة أخرى إساءة استخدام محفل تابع للأمم المتحدة وتقويضه من خلال إثارة قضايا دخيلة. وهذه التعليقات التي لا أساس لها من الصحة وفيرة حقا، بالنظر إلى أن الإرهاب الوحيد في منطقتنا هو ذلك الذي تصدره إلى بلدي تلك الدولة العضو التي لها تاريخ راسخ في إيواء الإرهابيين ومساعدتهم ودعمهم بشكل نشط، والمسؤولة عن شن عدد لا يحصى من الهجمات الإرهابية عبر الحدود في جامو وكشمير.

وتسجيلا للموقف، أود أن أكرر هنا أن إقليم جامو وكشمير بأكمله جزء لا يتجزأ وغير قابل للتصرف من الهند.

إن مواقف الهند ومساهماتها في جهود نزع السلاح معروفة جيدا، وقد تم تسليط الضوء على بعضها في مداخلتي. واحتراما لعمل الهيئة، سأمتنع عن الرد على أي محاولة لمواصلة الدعاية الكاذبة ضد بلدي من خلال ممارسة حق الرد في هذا المنتدى.

وبالعودة إلى العمل الذي نحن بصدده، تأمل الهند أن يؤدي عملنا هذا العام في الهيئة إلى تعزيز مداولاتنا والإسهام في السعي لتحقيق

الأمن الجماعي في بيئة مضطربة بشكل متزايد. وتقف الهند على استعداد للإسهام في تلك العملية وللعمل مع الدول الأعضاء الزميلة لتحقيق أهدافنا الجماعية.

السيدة كيسي أنتوي (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ينضم وفد بلدي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن التهنئة الحارة لكم، سيدي الرئيس، ولنواب الرئيس ورؤساء الأفرقة العاملة، على توليكم رئاسة الهيئة في هذه الدورة. ونؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا. كما نعرب عن امتناننا للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على ملاحظاتها الثاقبة في بداية الجلسة.

وتؤيد غانا البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.391). وندلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفتنا الوطنية.

لقد كانت هيئة نزع السلاح على مر السنين، ومع الأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص تطورها منذ عام 1952، منبرا هاما لتحقيق توافق حاسم في الآراء بشأن المبادئ والمبادئ التوجيهية والتوصيات، على الرغم من فترات الركود الطويلة التي نشهدها الآن أيضا. وخلال الدورة الموضوعية لعام 2023، كانت التحديات التي تواجه الهيئة بالفعل واضحة، مدفوعة بالمصالح قصيرة النظر والأولويات الاستراتيجية المتنافسة والسعي الدؤوب لتحقيق ميزة عسكرية على حساب الأمن الجماعي، والتي تفاقمت بسبب المشهد الأمني الدولي غير المستقر بشكل متزايد. وهذا يسلط الضوء على التعقيدات المستمرة في النهوض بنزع السلاح النووي، وينبغي أن يؤكد استمرار أهمية الهيئة كهيئة تداولية لا غنى عنها داخل منظومة الأمم المتحدة للدفع قدما بجهود نزع السلاح العالمي.

ويتطلب تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين اتباع نهج متعدد الأوجه، بما في ذلك تعزيز الاتفاقات القائمة لتحديد الأسلحة، وتعزيز التعاون الدولي من خلال الدبلوماسية، وتعزيز آليات التحقق والرصد، وتعزيز التثقيف والتوعية في مجال نزع السلاح، ومعالجة الأسباب الجذرية للانتشار، والانخراط في تعددية الأطراف. ومع ذلك، لا بد من ضمان ألا تتعدى جهود عدم الانتشار النووي والأمن النووي على حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث عليها واستخدامها للأغراض السلمية.

وفي حين أن نزع السلاح النووي يتطلب بذل جهود جماعية من المجتمع الدولي، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونود أن نؤكد على أن المشاركة الفعالة للدول الحائزة للأسلحة النووية في معاهدات نزع السلاح أمر حيوي، ليس فقط بسبب مصالحها الكبيرة ولكن أيضا بسبب المسؤولية التي تتحملها في الوفاء بالتزامات نزع السلاح القائمة منذ فترة طويلة. كما أنه من الأهمية بمكان أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بمبادئ الشفافية واللارجعة وإمكانية التحقق الدولي في جميع الإجراءات المتعلقة بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي. وينبغي تنفيذ هذه التدابير بطريقة محددة زمنيا للحفاظ على التركيز وإدامة الزخم.

ويشدد وفد بلدي على الأهمية الحاسمة لتنشيط مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما في السياق العالمي الحالي، حيث يلوح في الأفق شبح إطلاق سباق تسلح. وقد أثبت مؤتمر نزع السلاح والمؤتمرات التي سبقته الفائدة الكبيرة التي انطوى عليها في الماضي، حيث تم التفاوض على اتفاقات رئيسية متعددة الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والواقع أنه عندما أبدت الدول الأعضاء استعدادها للتفاوض، أسفر مؤتمر نزع السلاح عن نتائج.

وعلى الرغم من الانتقادات التي تواجهها تعددية الأطراف، إلا أنها لا تزال ضرورية لمواجهة التحديات العالمية بفعالية، من خلال تعزيز التعاون والعمل الجماعي بين الدول. ويمكن أن ينطوي الدخول في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول المسلحة نوويا على تخفيض في المخزونات يمكن التحقق منه، وزيادة تدابير تحقيق الشفافية وآليات التحقق المتبادل.

كما أنه ثمة حاجة إلى تحويل التركيز من الأمن القومي إلى الأمن البشري عند النظر في قضايا نزع السلاح. ويشمل ذلك إلقاء

نظرة نقدية على التكاليف الاقتصادية لمنظومات الأسلحة، والمخاطر البيئية طويلة الأمد للاستراتيجيات النووية، والتعارض بين استخدام أسلحة الدمار الشامل والقانون الدولي الإنساني. ويمكن لتحويل محور تركيزنا نحو تلك القضايا أن يساعد في معالجة حوافز الانتشار وتعزيز الأمن الدولي.

ويضم وفد بلدي صوته إلى الوفود الأخرى في الترحيب ببدء المناقشات العامة في الفريق العامل الثاني بشأن التوصيات المتعلقة بالتفاهمات المشتركة الخاصة بالتكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي. ونعرب عن أملنا في إجراء مداولات مثمرة تؤدي إلى تطوير فهم مشترك حول هذا الموضوع الهام.

وبينما نخوض في الخطاب الجاري بشأن التكنولوجيات الناشئة في مجال الأمن الدولي، من الضروري أن ندرك طبيعتها ذات الحدين. فهذه التكنولوجيات تبشر بتحويل الصناعات وتبسيط العمليات وتعزيز الكفاءة. ومع ذلك، فإن جانب الاستخدام المزدوج لهذه التقنيات يثير مخاوف بشأن انتشارها واحتمال إساءة استخدامها لأغراض شائنة. ويطرح ذلك تحديات أخلاقية وأمنية كبيرة، بالإضافة إلى مخاطر بيئية، من بين أمور أخرى. وبالتالي، فإن التحديات والمخاطر الكبيرة التي تشكلها التكنولوجيات الناشئة تؤكد الحاجة الملحة إلى الحوكمة المسؤولة والتعاون الدولي في تطويرها ونشرها من أجل تنظيم استخدامها بفعالية.

وأود أن أختتم بياني بتأييد المشاعر التي أعربت عنها المستشارة الألمانية السابقة أنغيلا ميركل، التي أشارت بجدارة إلى أن نزع السلاح ليس علامة ضعف؛ بل إنه دليل على القوة والحكمة. وبينما نشرع في دورة جديدة لهيئة نزع السلاح، من الضروري أن نظهر المرونة والإرادة السياسية. ونعرب عن دعمنا الكامل لعمل الهيئة ورئيسها ونتطلع إلى المشاركة البناءة مع الدول الأعضاء الأخرى خلال الدورات الموضوعية المقبلة.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع. وآمل أن نتمكن في ظل قيادتكم من الحفاظ على الدينامية الإيجابية في عمل هيئة نزع السلاح وأن نتمكن من إنجاز المهام الماثلة أمامنا بنجاح. والوفد الروسي على استعداد لتقديم أي دعم قد تحتاجون إليه.

ما برحت روسيا تدعو باستمرار إلى تبسيط الدور المركزي للأمم المتحدة في الأمن الدولي وتعزيز نظم الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المهام الأساسية في هذا الصدد تعزيز آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح، ومن أهمها هيئة نزع السلاح.

ولا يمكن النظر إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار خارج سياق الواقع الحالي والاستقرار الاستراتيجي. ففي سباق الهيمنة العالمية والتفوق العسكري، تعمل واشنطن وحلفاؤها على توسيع شبكة تحالفاتهم التي تركز على دول العالم الثالث، وينفذوا بشكل نشط مجموعة كاملة من البرامج التي تقوض الاستقرار العالمي والأمن الإقليمي. ويتمثل التهديد الأكثر حدة في المسار المدمر الذي اتخذته الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي لتصعيد الأزمة الأوكرانية من أجل، كما يُزعم، إلحاق الهزيمة الاستراتيجية بروسيا، وبالتالي المخاطرة بحدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين الدول النووية. وتتعارض هذه السياسة بطبيعتها مع المنطق المنصوص عليه في البيان المشترك لقادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الصادر في 3 كانون الثاني/يناير 2022، الذي ينص على ضرورة منع أي نزاع مسلح بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وضمان الاحترام المتبادل والاعتراف بالمصالح الأمنية لبعضها البعض. وتتعارض تصرفات الغرب مع تلك المبادئ وأدت إلى تفاقم النزاع حول أوكرانيا.

وإزاء هذه الخلفية، يبدو مسار واشنطن بشأن تحديد الأسلحة منافقا بشكل مضاعف. فالخطوات العديدة التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية لتفكيك الاتفاقات التي تعترض طريقها تترافق مع محاولات ساخرة للترويج لمبادرات لا تعود بالنفع إلا على الجانب الأمريكي، وتركز على خلق مزايا أحادية الجانب.

كما أن دعوات واشنطن للحد من المخاطر الاستراتيجية غير كافية، في حين أن الولايات المتحدة في الواقع تواصل إثارتها عمدا باستفزازاتها وضغوطها العسكرية على الدول الأخرى. إنهم مهتمون

فحسب بكيفية جعل هذا الضغط آمنا قدر الإمكان لأنفسهم. وبغية منع المزيد من التدهور في الحالة والحفاظ على الاستقرار على المدى الطويل، ثمة حاجة إلى بذل جهود منهجية وشاملة لبناء هيكل أمني دولي متجدد ومقاوم للضغوط، استنادا إلى المبادئ العالمية لتعددية الأطراف والمساواة الحقيقية ومراعاة المصالح الأساسية لجميع الأطراف. ونعتقد أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تضطلع بدور حاسم في البحث عن سبل لانتشال نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح من الأزمة.

لطالما أيدت روسيا تعزيز نظام عدم الانتشار النووي القائم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويبرهن التاريخ الطويل من الأداء الناجح لمعاهدة عدم الانتشار على أهميتها بالنسبة لجميع الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها. وينبغي أن تسهم جميعها، على قدم المساواة، في الحد من التوترات الدولية وتعزيز الاستقرار ووضع جدول أعمال عالمي واقعي لنزع السلاح، وفقا للأهداف المتفق عليها بشكل متبادل والمنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومن الواضح أنه لا يمكن النظر في نزع السلاح النووي بمعزل عن الحالة الدولية الراهنة.

نحن لا نرى أي نتائج واعدة في النُّهج التي تقترح اتخاذ طريق مختصر نحو عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق حظر الأسلحة النووية. فلا يمكننا أن نتفق مع الدعوات الموجهة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية للتخلي الفوري وغير المشروط عن ترساناتها النووية دون مراعاة شواغلها الأمنية المشروعة، وهو ما يتعارض مع مبدأ عدم تقويض أمن أي دولة المنصوص عليه في الوثائق التوافقية لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وقد بدأت دورة استعراض جديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 2023. ونأمل أن تلتزم الدول الأطراف بالحفاظ على هذه المعاهدة. ويتمثل التهديد الرئيسي الحالي لمعاهدة عدم الانتشار في أن الدول الغربية تستخدمها لتحقيق أجنداتها السياسية الخاصة التي لا علاقة لها بقضايا عدم الانتشار النووي. فإذا استمر هذا الاتجاه، ثمة خطر كبير في أن تكون نتيجة دورة الاستعراض الحالية مشابهة للدورتين السابقتين. وللحيلولة دون حدوث ذلك، يتعين على الدول الأطراف، وخاصة دول الكتلة الغربية، إعادة النظر في مطالبها وتوقعاتها غير الواقعية، مع إبداء الاستعداد للمشاركة بشكل أكثر انفتاحا وتسامحا خلال الفعاليات المقبلة، والتي ستعقد في جنيف.

وترحب روسيا باستعداد الدول الأعضاء لبدء مناقشات في إطار هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بشأن التكنولوجيات الجديدة في سياق الأمن الدولي. ونعلق أهمية خاصة على الرصد الدقيق للتطورات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام المزدوج لمكونات هذه الأسلحة. فمن ناحية، يجب أن نحدد ونحلل المخاطر المرتبطة بمختلف مجالات البحث والتكنولوجيات من أجل تقليلها إلى مستوى مقبول، من دون المساس بالتقدم العلمي والتكنولوجي. ومن ناحية أخرى، ثمة حاجة إلى زيادة الوعي وتعزيز انتشار المعرفة والتقدم الذي يمكن أن يساعد في تعزيز الأمن الدولي. ونعتقد أن المناقشات القادمة حول هذا الموضوع داخل الهيئة يجب ألا تكرر المناقشات حول القضايا المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة التي تجرى بالفعل في منتديات موازية. ونعتقد، على وجه الخصوص، أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الذي أنشئ بمبادرة منا في إطار اللجنة الأولى، كان الآلية التفاوضية المتخصصة الوحيدة في هذا المجال. وقد تم تكريس هذا الفهم في التوصيات التوافقية للفريق العامل المفتوح باب العضوية وقرارات الجمعية العامة السنوية بشأن المعلومات والأمن الدولي.

ونعتقد أن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي المنتدى الأمثل للمناقشات حول منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. فنقل هذا الموضوع إلى أي محفل دولي آخر، بما في ذلك هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والأمم المتحدة ككل، يأتي بنتائج عكسية على ما يبدو.

ونعتقد أن المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تتطلب مزيدا من المناقشة في إطار فريق عامل متخصص مفتوح العضوية وفريق من الخبراء الحكوميين، في حين

أن مسألة التكنولوجيا البيولوجية وإنشاء آلية لاستعراض الإنجازات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية ينبغي أن تُناقش في إطار الفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونعتزم مواصلة الإسهام في أعمال هذين المحفلين.

ونحن مقتنعون بأن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح يمكن أن تسهم إسهاما مفيدا في الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وفقا لولايتها. ونتطلع إلى إعداد التوصيات في الفريقين العاملين الأول والثاني. ونعتقد أنه، في ظل توفر الإرادة السياسية، سيتمكن المشاركون في عمل الهيئة من التغلب على خلافاتهم والمشاركة بفعالية في العمل البناء على جدول الأعمال وتحقيق نتائج توافقية فعالة.

السيد وزيما ساتماري (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

لقد أكدت البرازيل في العام الماضي أن البيئة الدولية تدعو إلى التفكير والعمل على حد سواء (انظر A/CN.10/PV.378). ومع أن أفكارنا ربما تكون قد تطورت، من المؤسف أن أفعالنا لم تتطور. والقول بأن آلية نزع السلاح متوقفة عن العمل سيكون ضربا من التفاؤل. فقد شهدنا في العديد من المجالات تراجعا في التقدم المحرز منذ اجتماعنا الأخير، خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ويمكن ملاحظة ذلك في حقيقة أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تقريبا تسعى إلى إدخال تحسينات نوعية أو كمية على ترساناتها النووية. وارتفعت النفقات العالمية على الأسلحة النووية خلال السنوات الماضية لتصل إلى ما يقرب من 83 بليون دولار في عام 2022. وهذه النفقات هي جزء من اتجاه مثير للقلق، حيث تم تطبيع الأسلحة النووية بشكل متزايد بطرق لم نشهدها منذ الحرب الباردة. لقد تم تطبيعها من خلال الخطاب النووي من مختلف الدول، وكذلك من خلال الاستثمارات الجديدة في القدرات الجديدة والمتزايدة، وأنماط ومواقع التمركز الجديدة، والمناقشات التشريعية الجديدة حول الأسلحة النووية والترتيبات الجديدة لتقاسم الأسلحة النووية. ولعل أكثر ما يهمنا هنا هو أن هذه الأمور قد تم تطبيعها بسبب عدم اتخاذ أي إجراء بشأن نزع السلاح.

لقد أضفنا إلى فشل المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عدم اعتماد الفريق العامل الأول التابع لهيئة نزع السلاح في عام 2023 أو اللجنة التحضيرية في فيينا وثائق ختامية. إن الصمت الجماعي على الخطوات الجديدة لنزع السلاح النووي هو جزء من تطبيع الأسلحة النووية. فهو لا يؤدي إلى تآكل آلية نزع السلاح فحسب، بل له أثر ضار على عدم الانتشار أيضا. فعندما تكون الدول المسلحة نوويا غير راغبة في اتخاذ تدابير لنزع السلاح النووي أو حتى إعادة تأكيد الالتزامات القائمة، فإنها ترسل إشارات قوية إلى الدول التي تنشر الأسلحة النووية بشأن كيفية النظر إلى قيمة الأسلحة النووية. ومع ذلك، فمن شأن الوقوف مكتوفي الأيدي والاستسلام أن يسهم بدرجة أكبر في تطبيع القنبلة. ويجب أن نجد طرقا لتصحيح المسار وإرسال إشارات واضحة بشأن الحاجة الملحة لنزع السلاح. ويجب أن نفعل ذلك ليس على الرغم من البيئة الصعبة ولكن بسببها. وكلما ازدادت التحديات التي تواجهها البيئة، ازدادت الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لضمان عدم تصاعد التوترات في المجال النووي.

ولحسن الحظ، لدينا العديد من نقاط البداية الممكنة للبدء في تعزيز هذه الثقة. يمكننا أن نبدأ بالاعتراف بقيمة الهيئات العلمية المعنية بالتحقق من تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وتعتقد البرازيل أنه ينبغي للهيئة أن توصي بإجراء مزيد من المناقشات بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، وإنشاء هيئة علمية للتحقق من نزع السلاح النووي في المستقبل كجزء لا يتجزأ من آلية نزع السلاح.

ويمكن للمناقشات بشأن التحقق أن تستند إلى كل من مبادئ التحقق من نزع السلاح التي وافقت عليها هيئة الأمم المتحدة لنزع

السلاح في عام 1988 وتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي لعام 2019 (انظر A/74/90). وهيئة نزع السلاح في وضع جيد لتناول هذا الموضوع مرة أخرى. ويمكن للحوار التقني بشأن التحقق من نزع السلاح النووي أن يفتح الباب أمام المزيد من العمل السياسي بشأن نزع السلاح.

وبالإضافة إلى ذلك، تضمنت ورقة الرئيس التي عملت عليها الهيئة في الدورة السابقة توصيات مفيدة بشأن نزع السلاح وبناء الثقة والحد من المخاطر، ولا سيما في القوائم النهائية للإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي حين أن هذه التدابير ليست بديلا عن تدابير نزع السلاح الملموسة، إلا أنها يمكن أن تكون بمثابة أساس لوثيقة أكثر تبسيطا وأكثر توجها نحو العمل، وتركز على مجموعة محدودة وعملية من التوصيات. وإلى جانب التأكيد على الالتزامات القائمة في مجال نزع السلاح، يمكن أن ترسل هذه الوثيقة المختصرة إشارة مهمة حول اتجاه مناقشات نزع السلاح، حتى لو لم تقدم ملخصا شاملا للحالة الراهنة لنزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بالفريق العامل الثاني، نرحب بأنه تم التوصل إلى توافق في الآراء حول موضوع للدورة المقبلة. وكانت المرونة التي أبدتها جميع الدول الأعضاء خلال عملية الاختيار علامة واعدة على أننا ما زلنا قادرين على إيجاد حل وسط.

وقد شاركت البرازيل بنشاط في المناقشات حول التكنولوجيات الجديدة وآثارها على السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك الأمن السيبراني وتكنولوجيات الفضاء والأسلحة ذاتية التشغيل والأسلحة المطبوعة ثلاثية الأبعاد، على سبيل المثال لا الحصر. وعلى وجه الخصوص، كنا نتابع عن كثب تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، سواء بسبب مخاطره وفوائده المحتملة أو بسبب السرعة الفائقة التي تطور بها وتم استخدامه في ساحات القتال، دون تفكير أو تطوير معياري يذكر. ونحن مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بضرورة مناقشة هذه التكنولوجيات في أطار شامل ومتعدد الأطراف، مثل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، لأن طبيعتها المتداخلة تعني أنها تؤثر على كل دولة عضو. ونحتاج إلى مدخلات جميع الدول إذا أردنا أن نفهم تلك التقنيات بشكل كامل، ونحتاج إلى ذلك عاجلا وليس آجلا، نظرا لوتيرة التطور التكنولوجي.

وفي هذا الصدد أيضا، تشدد البرازيل على أهمية التصرف بشكل عملي لسببين.

أولاً، هناك خطر حقيقي من متابعة العديد من السبل المختلفة بسبب اتساع نطاق الموضوع، مما يعقد إنتاج توصيات ملموسة في نهاية دورة الثلاث سنوات.

ثانيا، يجب علينا أيضا أن نكون واقعيين لتجنب الازدواجية في العمل الذي يجري الاضطلاع به بالفعل في عمليات أخرى في الجمعية العامة. وهذا يعني مراعاة العمل الذي أنجزه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للفترة 2021–2025 والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، وكذلك العمل الذي تقوم به أفرقة أخرى مستمرة من الخبراء الحكوميين وفي محافل أخرى.

ونعتقد أنه يمكن اتخاذ إجراء عملي إما باختيار موضوع أو موضوعين تحت عنوان "التكنولوجيات الجديدة" والتركيز عليهما خلال الدورة الحالية، أو بالتركيز على مجموعة من التوصيات التي قد تنطبق على مجموعة من التكنولوجيات. ويمكن أن تتضمن المجموعة الأخيرة من التوصيات تدابير لتحسين مشاركة المعلومات وزيادة الشفافية حول الاستخدام العسكري للتكنولوجيات الجديدة، مهما كانت. وينطوي كلا النهجين على إجراء بعض المفاضلات، الأول من خلال احتمال تضييق نطاق التركيز أكثر من اللازم، والثاني من خلال توسيع نطاقه بشكل مفرط.

وإذا كنا قد شددنا على البراغماتية كثيرا في هذا البيان، فذلك بسبب إلحاح المهمة التي تنتظرنا، سواء في المجال النووي أو في مجال التكنولوجيات الجديدة. فتعددية الأطراف تتطلب زخما لا بد من بنائه. ويبدو أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تتفهم هذا

المبدأ، حيث أنها وضعت دورات مدتها ثلاث سنوات للسماح للهيئة باكتساب الزخم في السنة الأولى وتسريعه في السنة الثانية وصولا إلى تحقيق النتائج في السنة الثالثة. ومع شروعنا في دورة جديدة، فإن مهمتنا الأولى هي البدء في بناء هذا الزخم. ففي الفريق العامل الثاني، يمكننا بل وينبغي علينا أن نحافظ على الزخم الناتج عن عما حققناه في العام الماضي. وفي الفريق العامل الأول، سنحتاج إلى دفعة قوية لتعويض سنوات الجمود. ونحن مستعدون للمساعدة في هذه الدفعة ونأمل أن يكون الآخرون مستعدين لذلك أيضا.

السيد رحيمي مجد (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام 2024، كما أهنئ نواب رئيس الهيئة ورؤساء الأفرقة العاملة على انتخابهم. ويقدر وفدي القيادة المقتدرة للرئيس المنتهية ولايته، السفير رحمتولين، ممثل كازاخستان، وهو على استعداد للتعاون الكامل معكم، سيدي الرئيس، خلال الدورة الموضوعية الحالية لهيئة نزع السلاح.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.391).

ما من سلاح تم تصوره على الإطلاق غير إنساني وعشوائي في تأثيره مثل القنبلة الذرية. والأسلحة النووية هي الوحيدة التي تم اختراعها على الإطلاق التي يمكنها تدمير الحياة على هذا الكوكب بالكامل. ومع ذلك، فقد شهد عام 2023 سباقا نوويا غير مسبوق ومثيرا للقلق، إلى جانب التهديد الصارخ باستخدام الأسلحة النووية. ولم تكتف الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم احترام التزاماتها بوقف وعكس مسار نزع السلاح النووي فحسب، بل شرعت في تجديد ترساناتها النووية وتحديثها أيضا. ومن المقلق للغاية أن نلاحظ أن الولايات المتحدة وحدها خصصت في العام الماضي أموالا للأسلحة النووية أكثر مما خصصته جميع الدول الأخرى المسلحة نوويا مجتمعة. بالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير النهائي للجنة الكونغرس بشأن الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة بشكل مثير للقلق إلى إمكانية استخدام الأسلحة النووية في حال فشلت الوسائل التقليدية في تحقيق الأهداف. وعلاوة على ذلك، صدر تهديد وقح عن النظام الإسرائيلي في تشرين الأول/أكتوبر 2023 باستخدام الأسلحة النووية ضد غزة، إلى جانب تهديد آخر من رئيس وزراء النظام في أيلول/سبتمبر 2023، موجه إلى بلدي. وتشكل هذه التهديدات انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد هذه الحقائق أنه حتى بعد مرور ثمانية عقود على استخدام الأسلحة النووية وعلى الرغم من الجهود الدولية الكبيرة، لا يزال هدف نزع السلاح النووي بعيد المنال.

لقد شوهت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، التوازن الأصلي والأساسي للمبادئ المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار النووي، بالتركيز المفرط على مبادئ عدم الانتشار، مع إهمال مبادئ نزع السلاح والاستخدام السلمي. وفي المقابل، استخدمت بعض الدول هذا التشويه لتوازن المبادئ لاتخاذ سياسات وإجراءات مضللة أضرت بشكل غير قانوني بالمصالح القانونية المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بموجب الصفقة الكبرى لمعاهدة عدم الانتشار النووي.

ومن أجل تغيير المسار نحو استعادة التوازن الأصلي للمبادئ والأولويات التي تقوم عليها الصفقة الكبرى لمعاهدة عدم الانتشار النووي، يجب أن يصبح نزع السلاح النووي الشغل الشاغل للمجتمع الدولي. ويستدعي هذا الأمر بذل جهود عاجلة من أجل الشروع في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لوضع اتفاقية شاملة تهدف إلى تحقيق الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية بصورة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ولا يوجد حتى الآن صياغة أبسط حجة أو أكثر إقناعا لإثبات أهمية التحرك من تلك التي قُدمت قبل أكثر من عقدين. فطالما بقيت الأسلحة النووية قائمة، من الصعب أن نصدق أنها لن تُستخدم يوما ما عرضاً أو سوء تقدير أو عن قصد، وأي استخدام من هذا القبيل سيكون كارثيا على عالمنا كما نعرفه.

إن عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية للالتزامات القائمة هو العائق السياساتي الرئيسي الذي عرقل التقدم في آلية نزع السلاح

في السنوات الماضية. ومن المؤسف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تكتف بعدم الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي فحسب، بل إنها اتخذت أيضا ترتيبات لتقاسم الأسلحة النووية، وهو ما يتعارض مع التزاماتها بعدم الانتشار النووي. وتدعو إيران الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى نزع السلاح النووي ووقف برامج التحديث. كما تحث الدول المؤيدة للأسلحة النووية على التوقف عن استضافة الأسلحة النووية للدول الأخرى على أراضيها، والتخلي عن استخدامها أو التهديد باستخدامها نيابة عنها.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة أساسية نحو نزع السلاح النووي وتحقيق السلام والأمن. ومن المؤسف أن الهدف النبيل والمبادرة المتمثلة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قد تم عرقلتها لسنوات عديدة من قبل النظام الصهيوني، الذي يواصل، بدعم من حكومة الولايات المتحدة، تكديس جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل دون أن يكون طرفا في أي صك دولي ملزم قانونا لنزع السلاح ومن دون أن يخضع لأي ضمانات أو آلية للتحقق. ولا بد من اتخاذ تدابير جماعية لوضع حد لأنشطة النظام الإسرائيلي النووية غير القانونية وجرائمه البشعة على مدى سبعة عقود، بما في ذلك الانتهاكات الصارخة التي سُجلت في الأشهر الستة الماضية في غزة. ويجب أن ينضم النظام إلى معاهدة عدم الانتشار كعضو غير حائز للأسلحة النووية، وأن يضع جميع منشآته وأنشطته النووية تحت الضمانات الدولية.

وقد شهدنا بالأمس جريمة أخرى ارتكبها النظام الإسرائيلي. في 1 نيسان/أبريل، استُهدفت المباني الدبلوماسية لجمهورية إيران الإسلامية في دمشق عمدا بقصف جوي بالقذائف شنه النظام الإسرائيلي، مما أدى إلى استشهاد خمسة موظفين إيرانيين على الأقل في خسارة مفجعة، وتدمير المقر الدبلوماسي الإيراني المذكور بالكامل.

وهذه الجرائم المروعة والهجمات الإرهابية الجبانة تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبدأ الأساسي لحرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية، كما يرد في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963، واتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون لعام 1973، كما تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الإقليميين. وبالنظر إلى الآثار الدولية البعيدة المدى لهذه الأعمال المستهجنة التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات في المنطقة واحتمال إشعال المزيد من النزاعات التي قد تشمل دولا أخرى، تحث جمهورية إيران الإسلامية المجتمع الدولي على إدانة هذا الهجوم الإجرامي والإرهابي غير المبرر الذي ارتكبه النظام الإسرائيلي بأشد العبارات الممكنة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، وللرئيس المنتهية ولايته على جهودكم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن بند جدول أعمال الفريق العامل الثاني. ونعتقد أن المشاركة في المناقشات العامة في الفريق العامل الثاني في المرحلة الحالية ستكون مفيدة في تعزيز فهم أعمق للفوائد المحتملة والتحديات التي قد تطرحها التكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي. وبالنظر إلى أن النطاق الكامل للتكنولوجيا الناشئة لا يزال غير مؤكد بالنسبة للعديد من البلدان، ولا سيما النامية منها، تعتقد إيران أن التسرع في اختيار مسار عمل محدد والالتزام به سيؤدي إلى نتائج عكسية في الوقت الحاضر.

السيد تيتو (كيريباس) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يود وفدا كيريباس وكازاخستان تهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام 2024. كما نود أن نهنئ الرئيسين المشاركين للفريقين العاملين الأول والثاني على انتخابهما لقيادة فريقيهما العاملين.

تجتمع هيئة نزع السلاح هذا العام وسط بيئة أمنية مليئة بالتحديات. فقد بلغت المخاطر النووية أعلى مستوياتها على الإطلاق بسبب زيادة بروز أهمية الأسلحة النووية والتركيز عليها في المواقف والعقائد العسكرية، إلى جانب تحديث الأسلحة النووية وصيانتها. واستمرار وجود الأسلحة النووية وعدم إحراز تقدم ملموس في آلية نزع السلاح من شأنه أن يقوض أمن جميع الدول ويزيد من خطر وقوع

كارثة نووية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية هو القضاء التام عليها والتأكيد المُلزم قانونا بعدم استخدامها مرة أخرى أبدا تحت أي ظرف من الظروف. وفي هذا الصدد، نشدد على فتوى محكمة العدل الدولية لعام 1996 بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

وقد هالنا أن عددا من الدول التي هي جزء من ضمانات الأمن النووي الموسعة قد اعتمدت ترتيبات التمركز النووي. ويساورنا قلق بالغ إزاء وضع أي أسلحة نووية على أراضي الدول غير المسلحة نوويا. ونظرا للبيئة الأمنية الحالية، ضبطت نشرة علماء الذرة ساعة يوم القيامة عند 90 ثانية قبل منتصف الليل. ومرة أخرى، لا يزال العالم أقرب ما يكون إلى كارثة نووية من أي وقت مضى. وكما قالت راشيل برونسون، المديرة التنفيذية لنشرة علماء الذرة، في بيان أصدرته في كانون الثاني/يناير 2024: "من الملحّ أن تتحرك الحكومات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم". إن سيف داموقليس مسلط على جميع الدول. ولذلك، يجب أن ننظر في مصير البشرية ونحن نبدأ عملنا الموضوعي في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وهناك أمل. ففي عام 2023، صوتت أغلبية ساحقة من الدول تأييدا للقرار 740/78 المعنون "معالجة تركة الأسلحة النووية: توفير مساعدة الضحايا والإصلاح البيئي للدول الأعضاء المتضررة من استخدام الأسلحة النووية أو من تجريبها"، الذي قدمته كازاخستان وكيريباس. ونشكر جميع الوفود التي أيدت ذلك القرار، الذي كان أول قرار ينصف الناجين من الأسلحة النووية. فهو يشجع على المزيد من التعاون الدولي والمناقشات لمساعدة الضحايا وتقييم ومعالجة البيئات الملوثة باستخدام وتجارب الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، بما في ذلك من خلال الأطر الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، نشجع الدول على إجراء مناقشة موضوعية بشأن الحاجة إلى مساعدة المجتمعات المحلية المتضررة ومعالجة البيئات الملوثة في إطار الفريق العامل الأول التابع لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وبالإضافة إلى هذا القرار التاريخي، تحقق إنجاز رئيسي آخر في عام 2023. ففي الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، انخرطت الدول الأطراف في نقاش تفاعلي، واعتمدت إعلانا سياسيا ومجموعة من القرارات الرئيسية التي عززت تنفيذ المعاهدة. وأقرت الدول الأطراف بالتكامل بين معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتطلع إلى الاجتماع الثالث للدول الأطراف الذي سيعقد في آذار/مارس 2025 برئاسة كازاخستان. وبما أن كيريباس وكازاخستان عضوان بارزان في كل من معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نعتقد بقوة أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تعزز تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار من خلال سد الفجوة القانونية المفقودة. كما تنص معاهدة حظر التجارب النووية على أحكام إنسانية قوية لمساعدة ضحايا الأسلحة النووية، وهي الأحكام الواردة في المادتين 6 و 7. ونشجع الدول على مناقشة الطابع التكاملي لمعاهدة حظر التجارب النووية والمعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف، لا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في الفريق العامل الأول.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة، صوتت دولتانا تأييدا للقرار 78/241، "منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل". وسنحضر مؤتمر فيينا المعني بمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، حول موضوع "الإنسانية على مفترق الطرق: منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل وتحدي التنظيم" الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الشهر.

ويتطلع وفدانا إلى إجراء مناقشات قوية في كلا الفريقين العاملين وإلى توصيات تقدمية رئيسية في الدورات اللاحقة لهيئة نزع السلاح من أجل مساعدة العالم. يجب أن نعكس المسار الحالي. ويجب علينا إزالة السيف المعلق فوق رؤوسنا جميعا في هذه القاعة. يجب علينا حماية العالم وتوفير مستقبل مشرق لأطفالنا وللأجيال القادمة.

وبالنظر إلى الأثر المأساوي لتفجيرات هيروشيما وناغازاكي النووية في عام 1945، والأدلة العلمية الدامغة على أن التجارب

النووية السابقة قد عرّضت حياة البشر ورفاههم للخطر وستظل تؤثر عليهم، وتأكيد الدول الحائزة للأسلحة النووية مؤخرا على أنه ما من منتصر في الحرب النووية، لا يوجد سوى مخرج منطقي واحد للخروج من هذا الشر والتهديد الذي فرضه الإنسان على نفسه: يجب أن نتفق على أن الأسلحة النووية شر ويجب حظرها وإزالتها دون قيد أو شرط.

لم يعد بإمكاننا أن نعيش في عالم تدفع فيه بعض الدول باتجاه استئناف سباق التسلح الذي اتسمت به حقبة الحرب الباردة.

وخلال ذروة الحرب الباردة، انخرطت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في سباق تسلح خطير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1955، أي بعد عامين من أول تجربة هيدروجينية أجرتها روسيا ردا على التجارب الهيدروجينية التي أجرتها الولايات المتحدة، أعلن رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خروتشوف في زيارة للهند أن روسيا لن تكون أول من يسيء استخدام تلك القوة. وذكر كذلك

”سنكون سعداء إن لم تنفجر هذه القنابل فوق المدن والقرى. دعوهم يكذبون. دعوهم يؤثرون على أعصاب أولئك الذين يريدون إطلاق العنان للحرب. وإذا بدأ أحدهم حربا فسيتلقى الرد المناسب“.

يجب تجنب هذا النوع من السلوك والخطاب بأي ثمن في العصر الحديث. لماذا يستغرق الأمر كل هذا الوقت الطويل حتى نتفق – نحن البشر الأذكياء – على أن الأسلحة النووية شر ويجب حظرها وإزالتها دون قيد أو شرط؟ لماذا نسمح للدول الحائزة للأسلحة النووية بتحديث أسلحتها – كمًا ونوعا على حد سواء، في انتهاك صارخ لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار؟

ونود أن نختتم بياننا بمشاركة مقتطف من خطاب الرئيس جون كينيدي في حفل تخرج في الجامعة الأمريكية عام 1963، والذي قال فيه:

”وإذا لم نتمكن من إنهاء خلافاتنا الآن، فعلى الأقل يمكننا المساعدة في الحفاظ على نظام عالمي يكفل التنوع. لأن الرابط الأساسي المشترك بيننا، في محصلة الأمر، هو أننا جميعا نعيش على هذا الكوكب الصغير. وكلنا نتنفس نفس الهواء“.

السيد فلوريس (هندوراس) (*تكلم بالإسبانية*): تؤكد هندوراس من جديد التزامها بميثاق الأمم المتحدة وبمواصلة العمل من أجل نزع السلاح العام والكامل وعدم الانتشار، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، من أجل صون السلام والأمن الجماعي لما فيه خير البشرية جمعاء. وباعتبار بلدي من الدول المؤسسة للأمم المتحدة، فإنه ملتزم بدعم وتعزيز الامتثال للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، وضمان المسؤولية الإنسانية والمساءلة في استخدام القوة.

ونردد الشواغل التي أثارها آخرون بشأن الزيادة في الإنفاق العسكري العالمي. ونعتقد أنه يمكن استخدام هذه النفقات بشكل أفضل من أجل الصالح العام في المجالات ذات الحاجة الملحة وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وما فتئت هندوراس تؤكد من جديد التزامها بنزع السلاح من خلال الانضمام إلى الصكوك الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة، وكذلك عن هيئات نصف الكرة الغربي والهيئات الإقليمية بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح وتدابير بناء الثقة وتحديد الأسلحة.

وعلى نحو ما أشار آخرون هنا اليوم، فإن احتمال استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يقوض بشكل لا يمكن دحضه عمل هذا المنتدى المتعدد الأطراف وأهدافه. والسبيل الوحيد لإنهاء الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية هو القضاء التام عليها. وتدين هندوراس تجارب الأسلحة النووية وتدعو إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف وبموجب مبادئ التحقق واللارجعة والشفافية.

ويدعم بلدي، بوصفه دولة طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، المبادرات الرامية إلى إنشاء مناطق أخرى خالية من هذه الأسلحة. ونؤكد من جديد حق كل دولة في إجراء البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية حصرا، وفي التعاون العلمي المسؤول.

ونرحب مع الشعور بتفاؤل حقيقي بالنتائج التي توصل إليها الاجتماعان الأول والثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تسهم بشكل كبير في تعزيز هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ونؤكد على تكامل معاهدة حظر التجارب النووية مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وندعو الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة إلى إحراز تقدم كبير وموضوعي في مجال نزع السلاح النووي، وإلى الالتزام بمبدأ عدم قابلية الأمن الدولي للتجزئة، حيث تقع على عاتق جميع الدول مسؤولية المساهمة في تعزيز النظام الدولي القائم على التعاون والمنظم بقواعد ملزمة قانونا.

إن عمل هيئة نزع السلاح جزء لا يتجزأ من التزامنا الأوسع نطاقا بضمان تنشيط آلية نزع السلاح وقوتها. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلدي على الحاجة الملحة إلى أن تجد الدورة الحالية للهيئة أرضية مشتركة نحو تحقيق نتائج ملموسة، بما في ذلك الموضوعين اللذين سنتداول بشأنهما خلال الأيام القليلة القادمة. ونظرا لعدم إحراز تقدم في تحقيق الإزالة التامة للترسانات النووية وفقا للالتزامات القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة، فإننا نحث الهيئة على الامتثال لالتزاماتها القانونية بشأن نزع السلاح النووي وتنفيذ الالتزام القاطع الذي تعهدت به في عام 2000 وأعيد تأكيده في عام 2010. ونؤكد أن إحراز تقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين بجميع جوانبه أمر ضروري من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نشدد على أن نزع السلاح العام أولوية قصوى. كما نشدد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونرحب مع الاهتمام بالمناقشة العامة في الفريق العامل الثاني بشأن آثار التكنولوجيات الناشئة، ونعرب عن دعمنا للجهود المشتركة الرامية إلى تطوير فهم مشترك بشأن هذه المسألة. ونشعر بالقلق من عواقب نشر منظومات دفاعية تعمل بتكنولوجيا متطورة، والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة عدد الأسلحة التي لا يعرف غالبية البشر مداها – حتى لحظة تفجيرها. لهذا السبب، يجب أن تلتزم أحدث التكنولوجيات بنهج سيادة القانون القائم على القانون الدولي ولصالح البشرية والسلام والأمن، وليس العكس. وفي هذا الصدد، إذا كانت أي تكنولوجيا ستضع أسلحة نووية في مدار حول الأرض، وهو أمر غير مسبوق، فسيكون ذلك أمرا خطيرا وغير مقبول. ولهذا السبب، وفي مواجهة التحديث والتطور التكنولوجي لأنواع جديدة من الأسلحة وتشغيلها ذاتيا، فإننا نؤكد مرة أخرى موقفنا بأن الإنسان يجب أن يظل مسؤولا عن اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القوة.

وختاما، سيدي الرئيس، يمكنكم أن تعولوا على دعم هندوراس الكامل لعملكم وعمل أعضاء المكتب، الذي يضم امرأتين من منطقتي ملتزمتين بتحقيق نزع السلاح. ويؤمن بلدي إيمانا راسخا بأن مشاركة المرأة في نزع السلاح تؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل بكثير في مجال السلام.

السيدة ليولوتشا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلمت بالفرنسية*): يسر وفد بلدي أن يرحب بانعقاد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هذا العام، التي تمثل بداية دورة جديدة مدتها ثلاث سنوات نحن مدعوون خلالها إلى التفكير بشكل جماعي في كيفية المضي قدما بثقة في مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار. ويود وفد بلدي، أولا وقبل كل شيء، أن يهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأن يؤكد لكم دعمه وتعاونه الكاملين. كما نهنئ رئيسي الفريقين العاملين، اللذين سيعملان إلى جانبكم، سيدي الرئيس، لضمان اعتماد توصيات عملية بتوافق الآراء في نهاية عملنا. كما أود الإعراب عن تقدير وفد بلدي الكامل للسفير أكان رحمتولين ممثل كازاخستان على قيادته المثالية للدورة السابقة وللعملية التحضيرية للدورة الحالية.

وتؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وممثل أنغولا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.391)، وتود أن تضيف التعليقات التالية بصفتها الوطنية.

على نحو ما أشارت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بالأمس (انظر A/CN.10/PV.391) في بيانها الافتتاحي، فإن دورة هذا العام لهيئة نزع السلاح تنعقد مرة أخرى في سياق جغرافي سياسي صعب، مع تزايد التوترات العالمية وزيادة التنافس فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية، ويرتبط ذلك بتراجع الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

لذلك، فإننا ندرك وجود خطر اندلاع عنف مسلح بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي مواجهة هذا الخطر الاستثنائي، يؤكد وفد بلدي مرة أخرى على ضرورة مواصلة تعزيز تعددية الأطراف كمبدأ أساسي للتفاوض في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على مركزية هيئة نزع السلاح، بوصفها الهيئة المتخصصة والتداولية الوحيدة داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح للنظر في قضايا محددة لنزع السلاح وتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة.

ولذلك، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية مدعوة إلى إبداء الإرادة السياسية والمرونة لتعزيز تعددية الأطراف هذه في العمل من أجل تنفيذ الالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وبالنظر إلى أنه كان من الممكن اعتماد التوصيات الرامية إلى تعزيز التنفيذ العملي لتدابير بناء الثقة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بتوافق الآراء في دورة عام 2023، فإنه ثمة حاجة إلى مواصلة العمل معا للتوصل إلى اتفاق لتحقيق هدف نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ونشجع الدول على تنفيذ الالتزام القاطع الذي قطعته على نفسها في عام 2000 وكررت تأكيده في عام 2010 بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. فلم يعد لدينا المزيد من الوقت لنضيعه. الآن هو الوقت المناسب – وليس لاحقا، لأن الوقت سيكون متأخرا جدا، مع الأخذ في الاعتبار أن الحرب النووية لا يمكن خوضها ولا يمكن كسبها.

وتواصل الجمهورية الديمقراطية من جانبها دعم هدف نزع السلاح النووي الكامل، وهو شرط أساسي لصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإنها تشير إلى بدء النفاذ التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، وترحب بعقد الاجتماعين الأولين للدول الأطراف، وتؤكد من جديد دعمها الكامل لاعتماد إعلان فيينا. ونتعهد بمواصلة العمل على تحقيق عالميتها.

وتشدد جمهورية الكونغو الديمقراطية على أهمية احترام الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال دعمها التقني وتعاونها المستمر.

أما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي، يشعر وفد بلدي بالتفاؤل لرؤية تناول هذا الموضوع في إطار موضوع الفريق العامل الثاني، ولكنه يود أن يشهد توضيح الخطوط العريضة لتلك المناقشات من أجل تجنب التداخل مع الاجتماعات الأخرى حول نفس الموضوع.

لذلك، من الملح أن نضع آليات قوية لتنظيم هذا المجال من أجل تحقيق الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الناشئة، نظرا لأن تلك التكنولوجيات، كما أشارت السيدة إيزومي ناكاميتسو في بيانها، هي تكنولوجيات ذات استخدام مزدوج يمكن أن تكون مفيدة للمجتمع مثلما يمكن أن تقع في أيدي مستخدمين خبثاء وبالتالي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وختاما، تؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية تأييدا كاملا عمل هيئة نزع السلاح. وتؤكد من جديد التزامها بالمشاركة الفعالة والبناءة خلال مناقشاتنا. وندعو جميع الدول الأعضاء الأخرى مجددا إلى إبداء إرادتها السياسية والتزامها بمبدأ الشفافية في التعامل مع قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، بغية تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لهذه

الدورة لهيئة نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدنا وتعاونه الكاملين من أجل إنجاح هذه الدورة.

وتؤيد ميانمار البيانين اللذين أُدلي بهما بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي (انظر A/CN.10/PV.391).

إننا نعيش في وقت مليء بالتحديات. ويزداد ظهور التهديدات القائمة على الأسلحة، إلى جانب التوترات الجيوسياسية وتهديدات الأمن السيبراني. ومن الواضح، في هذا المنعطف، أنه يتعين علينا جميعا مضاعفة جهودنا في سبيل تحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد عالم أكثر أمنا وخال من جميع أشكال التهديدات الأمنية. ولم يكن دور هيئة نزع السلاح أكثر أهمية مما هو عليه الآن.

وأود أن أهنئ رئيسي الفريقين العاملين على انتخابهما. ونحن على ثقة بأن الفريقين العاملين في هذه الدورة سيحققان تقدما في عمل هيئة نزع السلاح من خلال المرونة والتعاون البناء والمثابرة من جانب جميع الدول الأعضاء.

ويشكل التهديد النووي أقصى المخاطر الأمنية. وليس وجود الأسلحة النووية فحسب هو ما يثير أكبر المخاوف الأمنية، بل واستخدامها أو التهديد باستخدامها. وهذا يضع التهديدات النووية في طليعة أهم المخاطر التي تهدد وجود البشرية، والتي قد تتفوق على مخاوف أخرى أو تساهم في خلقها، بما في ذلك الكوارث البيئية والكوارث الإنسانية والأزمات الاقتصادية والمشاكل الصحية.

ولهذا السبب، فإن الطريقة الوحيدة لحمايتنا من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو القضاء التام عليها. ومن أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين، آن الأوان لنا جميعا أن نؤكد من جديد التزامنا بتكثيف مساعينا المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي، فضلا عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

أما وقد قلت ذلك، فإننا جميعا نشعر بالإحباط وخيبة الأمل إزاء عدم اعتماد الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الاستعراضيين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤمن ميانمار إيمانا راسخا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الآلية التي لا غنى عنها لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومن أجل المضي قدما، نحتاج إلى بذل جهود أقوى متعددة الأطراف، ويجب أن نبدي مزيدا من المرونة من أجل الوفاء بالتزاماتنا وتعهداتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنطلب من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنفذ التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار تنفيذا كاملا.

وعلى نفس المنوال، ندعو جميع الدول التي لم تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2، إلى التصديق على المعاهدة دون تأخير لدخولها حيز النفاذ.

وتعتقد ميانمار أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تسهم في تعزيز المعايير المناهضة للأسلحة النووية.

وبصفتها دولة طرفا في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، تتفق ميانمار تماما على أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يسهم في نزع السلاح النووي، وهو هدفنا الجماعي في جدول أعمال نزع السلاح النووي.

وباعتبارها دولة تعاني من أنواع مختلفة من الفظائع التي يرتكبها جيشها ضد شعبها، فإن ميانمار تدرك تماما عواقب انتشار الأسلحة، بما في ذلك العواقب الإنسانية.

فالمجلس العسكري يرتكب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضد شعب ميانمار باستخدام الطائرات المقاتلة والذخائر والأسلحة والمدفعية الثقيلة والتقنيات المرتبطة بها، بمساعدة بعض الدول واستيرادها منها.

إن الوضع في ميانمار يفطر القلب. ولا يمكن لكلمة أن تعبر بشكل كاف عن المعاناة التي تعرض لها الشعب. إنها بالفعل مأساة لا توصف يعيشها الشعب. لذلك، أؤكد مرة أخرى أن فرض حظر شامل على توريد الأسلحة ضد المجلس العسكري هو السبيل الوحيد لوقف وحشيته ضد الشعب.

السيد شارومبيرا (زمبابوي) (*تكلم بالإنكليزية*): يهنئكم وفد بلدي، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام 2024. كما نتقدم بتهانينا لأعضاء مكتبكم، وكذلك لرؤساء الأفرقة العاملة. وأؤكد لكم دعم زمبابوي الكامل خلال قيادتكم لنا في العمل الذي ينتظرنا.

وتؤيد زمبابوي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أنغولا وإندونيسيا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي. وسأدلي بالبيان التالي بصفتنا الوطنية.

تنضم زمبابوي إلى الدعوة الواضحة للقضاء التام على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. فهذه الأسلحة تشكل تهديدا وجوديا للبشرية جمعاء وللبيئة أيضا في حال إطلاقها. لذلك، من الضروري أن نسعى إلى القضاء عليها بقوة متجددة والتزام وشفافية كاملة. كما يشير وفد بلدي مع القلق إلى استمرار سقوط خسائر في الأرواح لا مبرر لها بسبب انتشار الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة الملحة إلى تضييق الخناق على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما يتماشى مع برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع لبرنامج العمل في وقت لاحق من هذا العام.

إن التقدم في التكنولوجيات الناشئة يحثنا على أن نضمن بشكل استباقي استخدام هذه التكنولوجيات بشكل رئيسي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتطلب منا الذكاء الاصطناعي، الذي ينطوي على إمكانيات كبيرة لتعزيز الكفاءة، أن نفكر مليا ونضمن عدم استخدامه لتعزيز الأنشطة غير المشروعة. لذلك، يلزم اتخاذ تدابير لتضييق الخناق على الاستخدامات الضارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والتهديدات الناشئة التي تمثلها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وتكنولوجيا طباعة الأسلحة ثلاثية الأبعاد غير المشروعة تتطلب منا عملا متضافرا في سياق نزع السلاح.

وفي السياق نفسه، تشدد جمهورية زمبابوي على أهمية التعاون الدولي والدعم التقني للبلدان النامية من أجل تحقيق قدرات الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في قطاعات مثل الطاقة والصحة والزراعة. وتعزز هذه الجهود التنمية المستدامة، مع ضمان السلامة والأمن النوويين. وبالمثل، ينبغي تطوير المناهج التعليمية للتأكيد، من جهة، على المخاطر الكامنة في عالم يمتلك أسلحة نووية، ومن جهة أخرى، تعزيز الاستخدامات الأكثر إيجابية وإنتاجية وسلمية للتكنولوجيا النووية.

وهذه الدورة لهيئة نزع السلاح لديها الفرصة لمعالجة الشواغل التي أثيرت ولضمان الحفاظ على مسار نزع السلاح العالمي، بل واكتساب المزيد من الزخم. ويؤكد لكم وفد زمبابوي مرة أخرى دعمه الكامل وأنتم توجهون مداولاتنا وتديرون دفة هذا الاجتماع الهام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة كاتشيا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل.

في خضم تزايد النفقات العسكرية وتصاعد النزاعات حول العالم، من المهم أن نتذكر أن الردع مجرد وهم. فبدلا من منع نشوب النزاعات، يشجع توافر الأسلحة على استخدامها ويزيد من إنتاجها. إن الأسلحة تؤدي إلى انعدام الثقة وتحويل مسار الموارد. ومن المؤسف أن استخدامها يفضي إلى مقتل مئات الآلاف من الأشخاص وتشويههم كل عام. وهذه الآثار السيئة لانتشار الأسلحة وتخزينها واستخدامها تجعل من نزع السلاح واجبا أخلاقيا يدعو جميع أعضاء الأسرة الدولية العظيمة إلى الانتقال من "توازن الخوف إلى توازن الثقة"، وهو الأساس الوحيد الذي يمكن أن يتحقق عليه السلام الدائم.

وغالبا ما يُستخدم المنطق الوهمي للردع لتبرير ما لا يمكن تبريره: استمرار حيازة الأسلحة النووية، التي سيكون لأي استخدام لها عواقب إنسانية وبيئية كارثية. فهذه الأسلحة لا تميز بين المقاتلين وغير المقاتلين. ونتيجة لذلك، فإن أي استخدام للأسلحة النووية

يتعارض مع قانون الحرب، على نحو ما هو معترف به في معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويكرر الكرسي الرسولي دعوته لجميع الدول إلى نبذ الردع النووي والانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، وبالتالي المساهمة في استبدال المفهوم السلبي للأمن بمفهوم إيجابي.

وقد أتاح نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي يرتكز على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، للبشرية الاستفادة من الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، مع الحد من انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من التحديات. ولم تكن إنجازات ذلك النظام عرضية أو محتومة؛ بل إنها نتجت عن تعاون مدروس من جانب المجتمع الدولي.

وفي الوقت الذي تتيح فيه التكنولوجيات الناشئة فرصا رائعة وتفرض مخاطر جسيمة في آن واحد، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على السعي لتحقيق العدالة والوئام بين الناس، فإن نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يقدم للمجتمع الدولي دروسا يمكن الاستفادة منها للحد من المخاطر العسكرية وتعزيز المنافع السلمية. ويجب أن يرتكز أي إطار عالمي يحكم تطوير التكنولوجيات الناشئة واستخدامها على الكرامة المتأصلة في كل إنسان وعلى الأخوة التي تربطنا معا كأعضاء في الأسرة البشرية الواحدة.

ويمكن استخلاص العديد من أوجه الشبه بين الحوكمة الدولية للتكنولوجيا النووية والحاجة الملحة إلى وضع إطار معياري وتشغيلي فيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي. وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تركز على الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، سبق اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن عمل كلتا الآليتين الدوليتين يكمل بعضه بعضا.

وفي هذا الصدد، يكرر الكرسي الرسولي اقتراحه للنظر في إنشاء وكالة دولية معنية بالذكاء الاصطناعي، ويحث في الوقت عينه المجتمع العالمي للدول على العمل معا من أجل اعتماد معاهدة دولية ملزمة تنظم تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي بأشكاله المتعددة. وفي حين أن مثل هذه المعاهدة تقع خارج نطاق هذه الهيئة، فإن المبادئ والمبادئ التوجيهية والتوصيات المصاغة هنا يمكن أن تسهم في تشكيل نظام حوكمة من هذا القبيل، الأمر الذي يمكن أن يساعد على ضمان أن تخدم التكنولوجيات الناشئة البشرية ككل، وليس مصالح معينة.

فالسلام لا يبنى بالسلاح، بل بالإصغاء الصبور والحوار والتعاون، وتلك هي الوسيلة الوحيدة الجديرة بالإنسان في حل الخلافات. وفي ضوء ذلك، يجدد الكرسي الرسولي دعوته المستمرة لإسكات الأسلحة، وإعادة النظر في إنتاج وتجارة أدوات الموت والدمار، والمضي قدماً بحزم في مسار نزع السلاح التدريجي والشامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد كسابري (فلسطين) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لهذا العام. كما أهنئ نواب الرئيس ورئيسي الفريقين العاملين. إن دولة فلسطين تؤكد لكم ولأعضاء مكتبكم دعمها الكامل.

وتؤيد دولة فلسطين البيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز والمجموعة العربية (انظر A/CN.10/PV.391).

إن دولة فلسطين تؤكد من جديد أن السبيل الوحيد للقضاء على الخطر والتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية والسلم والأمن الدوليين هو إزالتها بشكل كامل ولا رجعة فيه. إذا أردنا أن نعيش في عالم أكثر أمانًا، وإذا أردنا بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة وضمانه، فلن يتحقق ذلك إلا بالقضاء على تلك الأسلحة. إن المسار الذي تسلكه آلية نزع السلاح لا يزال وعرا ومحفوفاً بالتحديات والعقبات. إلا أن ذلك يجب أن يدفعنا لمضاعفة جهودنا لتجاوز هذه الصعوبات.

وفي هذا السياق، فإن دولة فلسطين تحث جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على العمل على المستويات الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف وفي إطار ميثاق الأمم المتحدة وجميع الاتفاقيات والأعراف الدولية ذات الصلة لتنفيذ الالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق كل منا. كما ندعو الدول التي لم تنضم

بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك دون شروط مسبقة. وفي حين تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية ولدت من رحم المسؤولية العميقة لإيجاد أدوات فعالة لوضع أطر قانونية ملزمة تهدف إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وفقاً لما تؤكده معاهدة عدم الانتشار، لا سيما في مادتها السادسة. مما يجعل معاهدة حظر الأسلحة النووية أداة تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد شاركت دولة فلسطين بفعالية في المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية وستواصل الدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي عليها.

ونشدد على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومساهمتها في تعزيز النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونشير إلى ضرورة دعم جميع الجهود المبذولة لتنفيذ الالتزامات العالمية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، ترحب دولة فلسطين بعقد أربعة مؤتمرات متتالية بشأن إنشاء المنطقة برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية وليبيا وبمشاركة جميع الدول الأعضاء باستثناء إسرائيل. ونؤكد مجددًا أن المؤتمر هو إطار عمل يسمح بمشاركة جميع الأطراف ويتخذ القرارات بتوافق الآراء. وبالتالي لا يستثني المؤتمر أحداً، حتى وإن قرر طرف واحد – إسرائيل بالطبع – مقاطعته لسبب واضح: رغبته في مواصلة حيازة الأسلحة النووية بشكل غير قانوني معتبراً نفسه فوق القانون، مما يعرض أمن وسلامة منطقتنا للخطر ويقوض النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤكد مجددا إن التخلص من الأسلحة النووية ليس اختيارياً ولا مشروطاً. كما أن حيازة الأسلحة النووية ليست حقاً قانونياً ولا ميزة، وإزالتها مسؤولية أخلاقية وسياسية وقانونية.

وترحب دولة فلسطين بقرار الهيئة بعقد مداولات بشأن تأثيرات التكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي، وتأمل أن تؤدي تلك المناقشات إلى ضمان عدم استخدام تلك التكنولوجيات الناشئة على الإطلاق بما يضر بإنسانيتنا أو كوكبنا أو بيئتنا. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري وضع أطر قانونية دولية لاستخدام تلك التقنيات، خاصة في المجال العسكري وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وفي الختام، يمكن أن تشكل أعمال الهيئة هذا العام فرصة لتعزيز توافقنا وتقوية جهودنا للتحرك نحو عالم آمن وسلمي. دعونا لا ندخر جهدًا لتحقيق نتيجة إيجابية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية): شكراً السيد الرئيس، أود أن أبدأ بتهنئتكم على رئاستكم أعمال الدورة الموضوعية الأولى من أعمال هيئة نزع السلاح، وأن أهنئ كل من جورجيا والسلفادور على توليهما رئاسة الفريقين العاملين المنبثقين عن الهيئة. كما نؤكد لكم ولأعضاء الهيئة دعم جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء الكامل لجهودكم نحو إنجاح أعمال هذه الدورة.

وأضم صوتي للبيان الذي ألقاه وفد المملكة العربية السعودية باسم المجموعة العربية في نيويورك (انظر A/CN.10/PV.391).

تقترب الهيئة من الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشائها الفعلي في ظل ظروف دولية متوترة وخلل في التوازنات الدولية والإقليمية ومواجهات جيوسياسية ترسخ من حالة الاستقطاب الدولي وعدم الاستقرار الإقليمي. وانعكس كل ذلك في تصاعد التوجه نحو اللجوء للقوة العسكرية أو التهديد بها، بما في ذلك التهديد باستخدام الأسلحة النووية، لفرض أوضاع بعينها في منطقة أو أخرى، وسط حالة من الشلل يعاني منها نظام الأمن الجماعي الدولي في الأمم المتحدة. ومن المؤسف أن يتزامن كل ذلك مع الإخفاقات المتكررة لآليات نزع السلاح المختلفة وأخرها فشل الفريق العامل الأول التابع لهيئتنا المعني بنزع السلاح النووي في التوصل إلى توافق في دورة عام 2023، بعد فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الاستعراضي لعام 2022.

وجميعنا هنا يعلم أن غياب الإرادة السياسية لدى الدول النووية الخمس لتنفيذ التزاماتها الدولية والإقليمية في العديد من المعاهدات هو السبب الرئيسي لعدم تحقيق أي خطوة إيجابية نحو نزع السلاح النووي. ويضاعف من حدة الاحتقان إقليمياً في منطقة الشرق الأوسط فشل نظام الأمن الجماعي الدولي في التصدي بقوة لتصريحات خطيرة، منها تصريح وزير التراث في الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بأن إسقاط القنبلة النووية على سكان قطاع غزة يشكل أحد الخيارات العسكرية القائمة لدى إسرائيل في حربها التي نسميها حرب الإبادة الجماعية التي تشنها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر على المدنيين في غزة. وفي الوقت نفسه، لا ترفض إسرائيل الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية فحسب، بل وتستمر في رفض حضور مؤتمر الأمم المتحدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط الذي عقد دورته الرابعة مؤخرا تنفيذاً لمقرر الجمعية العامة 73/546.

وتشدد جامعة الدول العربية هنا على ضرورة البدء في التعامل الفعال مع القدرات النووية المبهمة لإسرائيل وضمها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة لأسلحة نووية.

كما تشدد على أهمية الإسراع بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تنفيذا لقرار الشرق الأوسط المتخذ عام 1995 كجزء لا يتجزأ ولا ينفصم، ولن ينفصم أبدا، عن صفقة المد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار، وتنفيذا لخطة العمل المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010 ولعشرات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

تثق الجامعة العربية والدول الأعضاء فيها في دور هيئة نزع السلاح كإحدى الآليات الرئيسية للتداول حول مواضيع نزع السلاح من أجل إرساء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة لعقد قمة المستقبل في أيلول/سبتمبر لإصلاح النظام الدولي المتعدد الأطراف وإعادة تفعيل نظام الأمن الجماعي الدولي المعطل من خلال خطة السلام الجديدة ونستعد جميعا لانعقاد اللجنة التحضيرية الثانية هذا العام استعدادا لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2026، فلا بد أن ترسل دورة عام 2024 للهيئة رسالة إيجابية قوية تستخدمها القمة، تؤكد فيها وحدة الإرادة الدولية في الفريقين العاملين الأول والثاني حول مواضيع نزع السلاح، وخاصة النووي منه، على نمط الرسالة القوية التي وجهتها الهيئة في دورة عام 1996، التي تشرفت برئاستها شخصيا، واعتمدت في عام 1999 المبادىء الإرشادية لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بعد نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها لعام 1995 مباشرة.

وتتطلع جامعة الدول العربية إلى أن يدعم الفريق العامل الأول، وبكل قوة، إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأن تحث الهيئة إسرائيل على الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار وإخضاع كافة منشآتها وأنشطتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تحث إسرائيل أيضا على قبول الدعوة الموجهة لها من الأمم المتحدة بموجب المقرر 546/76 لحضور الدورة الخامسة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، خاصة وأنه ينعقد في ظل المبادئ الإرشادية التي وافقت عليها إسرائيل في هيئة نزع السلاح سنة 1996، وعلى رأسها أن إقامة المنطقة تتم "على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول الإقليم المعني"، وهو ما يعطي لكل طرف من الأطراف الضمانات اللازمة للمشاركة بكل حرية وبدون شروط مسبقة في هذه المفاوضات.

وبالنظر إلى المرحلة الدقيقة التي يمر بها عالمنا بسبب التوتر المتزايد بين القوى النووية، والذي قد يقود عن عمد أو عن خطأ لما قد لا يُحمد عقباه، تشدد الجامعة العربية على أن الطريق الوحيد لبناء الثقة بين الدول وترسيخها يقوم على قيام الدول النووية بتنفيذ التزاماتها

الواردة في وثائق المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار للأعوام 1995 و 2000 و 2010، والقائمة على الالتزام بالمادة السادسة من المعاهدة بالتخلص من ترساناتها النووية في مدى زمني محدد، وعلى نحو يقود لإعادة توجيه الإمكانات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لتأمين وتطوير هذه الأسلحة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذا بإدخال تغييرات جذرية في الأسس التي تتخذها الدول النووية لعقائدها النووية ولتحالفاتها العسكرية، وألا تسعى هذه الدول إلى التوسع غير المبرر في مثل هذه التحالفات الذي يقود للعودة إلى أجواء الحرب الباردة التي أصابت نظام الأمن الجماعي الدولي المتعدد الأطراف بالشلل، أو بالانتقال بهذه المواجهة إلى الفضاء الخارجي، خاصة بعد أن اعتمدنا هنا تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي في العام الماضي، وأن تستبدل الدول النووية ذلك بدعم كافة الجهود الممكنة للتوصل لعالمية معاهدة عدم الانتشار، وللتنفيذ الكامل لكافة عناصر صفقة المد اللانهائي للمعاهدة، وعلى نحو لا يهدد بانهيار صفقة المد إذا لم يتم تنفيذ أحد عناصرها، وخاصة قرار الشرق الأوسط.. وإلى حين تحقيق ذلك، يتعين أن تنفذ الدول النووية التزاماتها بموجب الفقرة العاشرة من خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2010 باعتماد مبدأ عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وأن يتم تضمينه وتجديد الالتزام به في قرار الضمانات السلبية للدول غير النووية الذي يتم اعتماده رسميا في مجلس الأمن بالتزامن مع كل دورة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

ختاما، تؤكد جامعة الدول العربية على دعمها لما جاء في بيان المجموعة العربية من ضرورة التوصل إلى توصيات موضوعية فعالة تعزز من تنفيذ إجراءات الشفافية وبناء الثقة في إطار بند التفاهمات المشتركة المرتبطة بالتقنيات البازغة في سياق الأمن الدولي، وفي مقدمتها ما يتعلق بالاستخدام المحكم للتكنولوجيات الناشئة في هذا السياق، بما في ذلك الاستثمار في الذكاء الاصطناعي وآثاره على التطبيقات العسكرية، خاصة في مجال الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وبما في ذلك التصدي للأثر السلبي للاستخدام المفرط للذكاء الاصطناعي على التحكم الآلي في الأسلحة بعيدا عن السيطرة البشرية، وذلك انطلاقا من مبدأ المسؤولية الإنسانية والبشرية في كل ما يتعلق بالتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي أو التحكم الآلي في الأسلحة الفتاكة، وبما يعزز من قدرة الدول النامية على تضييق الفجوة الرقمية تكنولوجيا والوصول الآمن للتكنولوجيا النووية السلمية اللازمة لأغراض التنمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن البيان الأول تقتصر مدته على 10 دقائق والبيان الثاني يقتصر على خمس دقائق.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): طلبت الكلمة للرد على ما ورد في بيان ممثل الكيان الإسرائيلي في اجتماع يوم أمس (انظر A/CN.10/PV.393). يرفض وفدي بشكل قاطع ما ورد في هذا البيان ويود الإدلاء بالملاحظات التالية لوضع الأمور في نصابها الصحيح.

زعم ممثل إسرائيل أن الشرق الأوسط يشهد ما سماه ثقافة عدم الامتثال. وعبّر عما سماه قلقه من هذا الأمر، وذلك في محاولة يائسة للتضليل وحرف الأنظار عن مخاطر الترسانة النووية التي يديرها كيانه خارج أي رقابة دولية. الكيان الإسرائيلي ليس في موقع يؤهله لإلقاء الدروس في مجال الامتثال للالتزامات القانونية الدولية. وهو الذي يتفرد في منطقة الشرق الأوسط بامتلاك ترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل. ويرفض الانضمام لأي من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وإخضاع مخزوناته ومنشآته النووية للرقابة الدولية. كما يرفض الانضمام لأية جهود لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ولعل ذلك كاف لإظهار الوجه الحقيقي لإسرائيل. إن الذرائع التي ساقها ممثل الكيان الإسرائيلي في محاولة لتبرير رفض انخراط كيانه في جهود إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لن تنجح في التغطية على استخفاف إسرائيل بالإرادة الإقليمية والدولية لإنشاء هذه المنطقة. إن إسرائيل قامت على العدوان والاحتلال، وهي ترفض منذ

عقود تنفيذ عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التي تطالبها بالانسحاب من الأراضي التي تحتلها. وتمارس إرهاب الدولة عبر ارتكابها الاعتداءات العسكرية المتكررة على الأراضي السورية، ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي وبميثاق الأمم المتحدة والتي كان آخرها عصر يوم أمس واستهدف مبنى القنصلية الإيرانية في منطقة مكتظة بالمدنيين وسط العاصمة السورية دمشق وأدى إلى استشهاد وإصابة جميع من كان متواجدا في المبنى من سوريين وإيرانيين، بالإضافة إلى عدد من المدنيين الذين تصادف مرورهم في المنطقة وقت حدوث العدوان.

إن الاتهامات التي لا أساس لها التي يطلقها ممثل الكيان الإسرائيلي حول سورية تعكس الهستيريا التي يمر بها كيانه جراء الفشل الذريع في حربه على الشعب الفلسطيني في غزة. إن الهمجية الإسرائيلية باتت لا تميز حتى الأعيان المدنية أو الدبلوماسية المحمية بموجب القانون الدولي، وليس هذا بغريب على كيان خارج عن الشرعية الدولية. فتاريخ إسرائيل قائم على عدم التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية في حروبها العدوانية. أما بالنسبة لما ورد من أكاذيب في بيان ممثل إسرائيل حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، فهو لا يستحق الرد من حيث المضمون ومرفوض بشكل قاطع وهدفه معروف ولا مصداقية له كونه صادر عن كيان معاد لسورية.

وفيما يتعلق بالادعاءات حول تعاون سورية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أكتفي بالقول أنه حري بإسرائيل وضع منشآتها تحت نظام ضمانات الوكالة لترجمة حرصها المزعوم على منظومة عدم الانتشار في الشرق الأوسط، وأن عليها – بعد إقرارها بالمسؤولية عن العدوان على سورية بعد عقد من الإنكار والكذب – أن تتعاون مع الوكالة لتوضيح طبيعة قذائف عدوانها، بدل إطلاق الأكاذيب حول بلدي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين.

السيد كسابري (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): كل الفلسطينيين في حداد. فلم يحتفل المسيحيون في فلسطين بعيد الميلاد أو عيد الفصح هذا العام، في الأرض التي وُلد فيها يسوع وصُلب فيها وبعث منها. وقد ألقى القس الفلسطيني البارز منذر إسحاق موعظةً خلال قداس عيد الفصح من أجل غزة، قال فيها

”لقد مر 175 يومًا منذ بدء هذه الإبادة الجماعية – 175 يومًا من القصف والحصار والتجويع. لم أكن لأتصور أبداً أننا سنظل نشهد هذا بحلول عيد الفصح. كنت اعتقد بالتأكيد أن هذا العنف يكون قد توقف الآن. كنت اعتقد أن لدى قادة العالم بعض الضمير. وفي نهاية المطاف، كنت مخطئاً على ما يبدو“.

لقد قُتل، حتى اليوم، أكثر من 000 33 فلسطيني وأصيب ما يقرب من 000 75 في هجمات جوية وبرية وبحرية شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في غزة. والغالبية العظمى من الضحايا من النساء والأطفال – حيث قُتل أكثر من 500 13 طفل حتى الآن. فلا تكاد توجد عائلة واحدة في غزة لم تصب بصدمة الفقدان، بل إن بعض العائلات أبيدت بالكامل – حيث قتلت بالقنابل والصواريخ والطائرات بدون طيار والأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل وحتى الأسلحة والذخائر المحظورة دولياً، فضلاً عن الأسلحة الأخرى التي لا تزال تشحن إلى إسرائيل من قبل حلفائها، من دون أي اعتبار لالتزاماتهم القانونية والإنسانية والأخلاقية أو الأثر المباشر والقاتل والمدمر لأفعالها. وفي غزة، تُرتكب إبادة جماعية على مرأى ومسمع من العالم أجمع. وقد خلصت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانشيسكا ألبانيزي، إلى ما يلي:

”كشفت طبيعة العدوان الإسرائيلي الماحق على غزة وحجمه الهائل وظروف الحياة المدمرة التي ألحقها بالقطاع عن نية مبيتة لتدمير الفلسطينيين كمجموعة“. A/HRC/55/73، الفقرة 93.

فما من مكان آمن في غزة. ولا أحد في مأمن في غزة، فالجميع قد يكون هدفاً – كبار السن والنساء والأطفال والطواقم الطبية والأطباء والمعلمين والطلاب والرضع في الحاضنات والمرضى في وحدات

العناية المركزة وموظفي الأمم المتحدة. إن القائمة طويلة. ومع ذلك استهدف جيش الاحتلال الإسرائيلي اليوم قافلة تابعة للمطبخ العالمي المركزي تحمل مئات الأطنان من الإغاثة الغذائية الإنسانية، ما أسفر عن مقتل سبعة من موظفيها بشكل مأساوي. وعلمنا أن الأشخاص السبعة الذين قتلوا هم من أستراليا وبولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وفلسطين. وقالت المديرة التنفيذية للمنظمة، إيرين غور:

”هذا ليس هجوما على المطبخ العالمي المركزي فحسب، إنه هجوم على المنظمات الإنسانية التي تظهر في أحلك الظروف حيث يستخدم الغذاء كسلاح حرب. وهذا أمر لا يُغتفر.“

فما من قاعدة أو مبدأ من مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لم تنتهكه عمداً وبشكل متكرر، ولا توجد إهانة لم تلحقها بشعبنا. إن تمتع إسرائيل بالإفلات من العقاب وعدم محاسبتها، بالإضافة إلى الدعم غير المشروط من قبل البعض، منحها الصفاقة لإهانة العالم بأسره الذي يؤيد على نطاق واسع وقف إطلاق النار في غزة. وبلغت بها الوقاحة أن تعلن، بعد دقائق من اتخاذ قرار مجلس الأمن 2728 (2024) في 25 آذار/مارس، رفضها الالتزام بالقرار الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار في شهر رمضان، تماماً كما رفضت الالتزام بالتدبيرين المؤقتين الأول والثاني لمحكمة العدل الدولية في القضية التي قدمتها جنوب أفريقيا بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل). إن قرارات مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية كليهما ملزمة قانونًا. إننا نطالب باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطبيق القانون الدولي والقواعد والقرارات الدولية وضمان وقف فوري لإطلاق النار في غزة للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية لشعبنا الذي يتضور جوعاً منذ شهور، والذي يصوم شهر رمضان المبارك من دون أن يتمكن من الإفطار في رمضان ومن دون أن يتمكن من تناول أي شيء في اليوم، والسماح للمساعدات الإنسانية لمساعدة الطواقم الطبية في علاج الجرحى ومنع انتشار الأمراض. ونرفض السماح بأي عملية تهجير لشعبنا. علينا أن نمنع إسرائيل من طرد شعبنا من داره وأرضه مرة أخرى.

السيد لي لينلين (الصين) (*تكلم بالصينية*): تعارض الصين معارضة حازمة وترفض رفضاً قاطعاً الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي وجهها ممثلو كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ضد سياسة الصين النووية (انظر A/CN.10/PV.392 و A/CN.10/PV.391 على التوالي). وأود أن أثير النقاط التالية رداً على ذلك.

في مناسبات متعددة سابقة، وكذلك في جلسة هذا الصباح (انظر A/CN.10/PV.393)، شددت الصين على أنها ظلت دائما تحد من حجم ترسانتها النووية إلى الحد الأدنى الضروري لأمنها القومي. فلم تشارك الصين في الماضي – ولن تشارك في المستقبل – في سباق التسلح النووي. وقد التزمت الصين دائماً بسياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، وتعهدت بالتزام قاطع وغير مشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير النووية. فطالما لم تستخدم أي دولة الأسلحة النووية ضد الصين، لن تكون مهددة بالأسلحة النووية الصينية، وهو ما يمثل أكثر أشكال الشفافية جدوى. فهل لي أن أسأل ما هي الدولة الأخرى الحائزة للأسلحة النووية القادرة على تلك الشفافية؟ إذا استطاعت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد بنفس الالتزام الذي تعهدت به الصين، فسيكون العالم بالتأكيد مكانًا أكثر أمانًا. والغرض من احتفاظ الصين بأسلحة نووية هو ردع الآخرين عن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الصين وضمان أمنها الاستراتيجي القومي. إن تعزيز الصين لقدراتها النووية الاستراتيجية ضروري لدفاعها الوطني وقواتها العسكرية في ظل الظروف الحالية، وذلك من أجل استبدال المعدات التي عفى عليها الزمن، وكذلك لضمان موثوقية وسلامة ترسانتها النووية. إن قوات الصين النووية المحدودة ذات طبيعة دفاعية بالكامل ولا تستهدف أي دولة.

وفي بياناتهم، قام ممثلو الولايات المتحدة ودول أخرى بتضخيم التهديد النووي المزعوم الذي تشكله الصين. وليس هذا إلا حيلة – كاللص الذي يصرخ: "توقف أيها اللص". يجب على المجتمع الدولي أن يشعر بقلق حقيقي إزاء التوجهات السلبية للولايات المتحدة تجاه الأسلحة النووية. ولطالما أصرت الولايات المتحدة على سياسة البدء باستخدام الأسلحة النووية، وهو ما يتعارض مع توقعات المجتمع الدولي. فقد أنفقت الولايات المتحدة تريليونات الدولارات لتحديث القوات النووية الثلاث، وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية مع خفض عتبة استخدامها. وهي تواصل المضي قدماً في نشر أنظمة الدفاع العالمية المضادة للصواريخ، وتسعى إلى نشر صواريخ برية متوسطة المدى في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، الأمر الذي يعرض الأمن والتوازن والاستقرار الإقليمي والعالمي للخطر. ولا يزال يتعين على الولايات المتحدة التصديق على بروتوكولات معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

وقد واصلت الولايات المتحدة أيضا تعزيز ردعها الموسّع نحو حلفائها وحاولت استنساخ سياسة التشارك النووي في آسيا والمحيط الهادئ. فما فتئت تتعاون مع دول أخرى في مجال الغواصات النووية الذي ينطوي على نقل أسلحة ومواد نووية إلى دول غير حائزة للأسلحة النووية. وعوضا عن القلق بشأن سياسة الصين النووية، نشجع الولايات المتحدة على التفكّر في نفسها واتخاذ خطوات عملية للاستجابة لشواغل المجتمع الدولي.

تختلف ترسانة الصين النووية تماما في حجمها عن ترسانتي الولايات المتحدة وروسيا، وبالتالي ليس من العدل ولا من المعقول أن نطلب من الصين المشاركة في مفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. فينبغي للولايات المتحدة وروسيا، اللتين تمتلكان أكثر من 90 في المائة من الأسلحة النووية في العالم، أن تتحملا مسؤوليتهما الخاصة والأساسية في مواصلة خفض ترسانتيهما النوويتين بشكل جذري وجوهري وخلق ظروف للدول النووية الأخرى كي تشارك في مفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. وترى الصين أن الوقف الاختياري للأنشطة النووية من دون تعريف أو نطاق واضح، ومن دون إمكانية للتحقق، ليس له أهمية عملية تذكر. عوضاً عن ذلك، فهو مضرّ للزخم السياسي لجهود المجتمع الدولي للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. إن قدرة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على نقل مواد انشطارية صالحة للاستخدام في الأسلحة فيما بينها من دون أي قيود تجعل اقتراحها بالوقف الاختياري منافقا بشكل مضاعف.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يرفض الاتحاد الروسي رفضا قاطعا كل الاتهامات التي وُجهت إلينا اليوم وأمس، ولا بد لنا من الرد على التعليقات الاستفزازية لممثلي عدة بلدان غربية عن التعاون الروسي – البيلاروسي في المجال النووي العسكري. الواقع أن دول حلف شمال الأطلسي هي التي تنتهج منذ سنوات عديدة سياسة مزعزعة للاستقرار في تلك المنطقة من خلال الإعلان عن تحالف نووي من جانب واحد. فلقد مارست دول كتلة شمال الأطلسي على مدى عقود، ولا تزال تمارس، ما يسمى بالتقاسم النووي، وهي ممارسة تعتمد على نشر الأسلحة النووية الأمريكية في ست منشآت عسكرية في خمسة بلدان في القارة الأوروبية، والتي هي قارة ليست الولايات المتحدة جزءا منها. إن الأسلحة النووية التي تحتفظ بها واشنطن في قواعد أمامية على بعد آلاف الكيلومترات من أراضيها الوطنية، وتعمل على تحديثها بنشاط، يمكن استخدامها بسرعة لإلحاق الهزيمة بمجموعة واسعة ومتزايدة من الأهداف الاستراتيجية في أراضي روسيا وبيلاروس. علاوة على ذلك، لا يخفى على أحد أن هذه المهام بالتحديد هي التي يجري العمل عليها في سياق التدريبات ذات الصلة، بمشاركة المستوى الثاني من بلدان حلف شمال الأطلسي الجاهزة لتوفير الحراسة الجوية والغطاء لمنصات إيصال الأسلحة النووية التابعة للولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، يشارك جميع أعضاء الحلف تقريبا في التخطيط بشكل مباشر لاستخدام الأسلحة النووية.

لقد اكتسبت مسألة البعثات النووية المشتركة أهمية متزايدة في ظل الظروف الراهنة، حيث بات يتعين على روسيا أن تراعي التهديدات المتصاعدة بشدة، فيما يتعلق بسياسة الغرب الرامية إلى إلحاق

ما يسمى بالهزيمة الاستراتيجية ببلدنا، بما في ذلك إمكانية حدوث صدام عسكري مباشر بين القوى النووية. ويتعرض أقرب حلفائنا في بيلاروس، بدورهم، لضغوط عسكرية وسياسية متزايدة من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، بما في ذلك من خلال جهود البلدان المتاخمة للدولة الاتحادية لروسيا وبيلاروس، والتي يطالب العديد منها منذ فترة طويلة، وبشكل علني، بنشر جزء من الأسلحة النووية التابعة للولايات المتحدة على أراضيها. وقد تحلينا بضبط النفس لفترة طويلة. وحاولنا، عبثا، إقناع واشنطن لسنوات بأن تحذو حذونا وتعيد جميع الأسلحة النووية إلى أراضيها الوطنية. ولذلك كان علينا اتخاذ خطوات أخرى. إن التدابير التي تتخذها روسيا وبيلاروس ضرورية وتندرج بطبيعتها في إطار رد الفعل. ويجري اتخاذها مع التقيد الصارم بمنطق الردع. وهي خطوات مدروسة لا تتماشى مع ممارسة حلف شمال الأطلسي، لأنها تُنفّذ على أراضي البلدين الشقيقين في دولة الاتحاد اللذين يشكلان فضاء دفاعيا واحدا. ومسألة إعادة النظر في القرارات المشتركة التي اتخذتها روسيا وبيلاروس في المجال النووي غير واقعية على الإطلاق بدون تخلي الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي عن المسار الضار المتمثل في تقويض أمننا عمدا، وسحب الأسلحة النووية الأمريكية بالكامل من أوروبا والقضاء على البنية التحتية المقابلة.

وفيما يتعلق بانتقاد الدول الغربية لقرار روسيا بتعليق العمل بمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة (ستارت)، نود أن نوضح النقاط التالية. لقد جاء هذا القرار كنتيجة طبيعية لتدهور العلاقات الروسية – الأمريكية الذي تسببت به الولايات المتحدة، بما في ذلك التفاقم الخطير للخلافات العسكرية والسياسية. إن عداء واشنطن الشديد وسياستها المتمثلة في تأجيج النزاع في أوكرانيا وتصعيده بشكل خبيث، ثم تقويض أمننا القومي بشكل مباشر، كل ذلك أدى إلى تغيير جذري في الظروف التي تم فيها إبرام معاهدة ستارت الجديدة. فقد قوضت الولايات المتحدة المبادئ والتفاهمات الأساسية المكرسة في المعاهدة التي من دونها ما كان للمعاهدة أن تُبرم. وعلى وجه الخصوص، تجاهلت مبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، والتزام الطرفين ببناء علاقات قائمة على الثقة والتعاون، والعلاقة المعترف بها بين معاهدة ستارت والقذائف المضادة للقذائف التسيارية. بالإضافة إلى ذلك، انتهكت واشنطن لفترة طويلة القيود الكمية الرئيسية للمعاهدة على نحو ملحوظ، وذلك من خلال إسقاط أكثر من 100 سلاح هجومي استراتيجي من الإحصاء بشكل غير قانوني. علاوة على ذلك، يشنّ الأمريكيون، بعد تقديمهم المساعدة العسكرية التقنية والاستخباراتية للنظام في كييف، هجمات استفزازية صارخة على المنشآت الاستراتيجية الروسية المعلنة بموجب معاهدة ستارت الجديدة. وفي الوقت الذي أعلنت فيه الكتلة العسكرية لحلف شمال الأطلسي، الذي توطدت دعائمه على أساس مناهضة روسيا، عن نيتها إلحاق هزيمة استراتيجية بنا، اضطررنا إلى النظر جديا في الترسانات النووية المشتركة للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا التي يمكن تشغيلها جميعا ضد روسيا. ولذلك فإن تعليق ستارت الجديدة هو خطوة قسرية ومشروعة ومبررة تماما من جانبنا.

إن الدعوات التي أطلقتها الولايات المتحدة وحلفاؤها لإجراء محادثات ثنائية حول تحديد الأسلحة، بشكل يُفترض أن يكون بمعزل عن السياق العسكري السياسي السلبي والحالة العامة المحبطة للعلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، هي دعوات ساخرة وغير كافية. والهدف منها هو فرض قيود جديدة على الترسانة النووية الروسية بشعارات جذابة، مع تجاهل الميزة الكلية التي يتمتع بها الغرب واختصارها في الإمكانات غير النووية. نحن لا نرفض فكرة تحديد الأسلحة في حد ذاتها، ولكننا لا نرى أي أساس لتنفيذها من دون بذل جهود شاملة لتعزيز هيكل الأمن والاستقرار، والتي ينبغي تنفيذها في ظل احترام المصالح الأساسية لروسيا مع ضرورة أن تهدف إلى القضاء على أخطر المشاكل التي أوجدتها الولايات المتحدة، والتي تكمن في صميم منازعاتنا الرئيسية مع الغرب. ونحن لا نرى أن لدى واشنطن الإرادة السياسية اللازمة أو الاستعداد لإجراء مراجعة جذرية لمسارها المعادي تماما لروسيا، مما يحول دون إمكانية التعاون الجوهري والموجه نحو تحقيق النتائج في القضايا الأمنية.

إن الحالة المحيطة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لا تزال قاصرة عن تحقيق الهدف المنشود، هي نتيجة لعدم اتخاذ الولايات المتحدة، وهي الجهة الرئيسية التي بادرت إلى إبرام المعاهدة،

أي خطوات مهمة نحو التصديق عليها منذ عام 1999. وفي الوقت نفسه، لا يزال موقع التجارب النووية لواشنطن في نيفادا في حالة تأهب، فهي لم تتخل بعد عن فكرة إجراء تجربة نووية كاملة كجزء من تحديث ترسانتها. لقد سئمنا من انتظار الولايات المتحدة للوفاء بوعودها والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتبر أن إشارات السياسيين والدبلوماسيين الأمريكيين إلى المهمة المستحيلة المزعومة المتمثلة في ضرورة اتخاذ قرار من خلال الكونغرس الأمريكي هي مجرد أعذار. فسياسة واشنطن غير المسؤولة تجاه المعاهدة هي التي دفعتنا إلى سحب تصديقنا عليها. وفي الوقت نفسه، نود التأكيد أن روسيا لا تزال من الدول الموقعة على المعاهدة، مع كل ما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات. ويواصل بلدي المشاركة بشكل كامل في أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومراعاة الوقف الاختياري الوطني للتجارب النووية الذي يعود تاريخه إلى عام 1992.

ويتجلى التزام روسيا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في استكمال الجزء الخاص بنا من نظام الرصد الدولي في كانون الأول/ديسمبر 2023، وهو عنصر أساسي في آلية التحقق من المعاهدة.

وأود أن أقدم عددا من التوضيحات بشأن الحالة المتعلقة بمحطة زابوريجيا للطاقة النووية. نتيجة للاستفتاءات التي أجريت، أصبحت جمهوريتا دونيتسك ولوهانسك الشعبيتان ومنطقتا خيرسون وزابوريجيا جزءا من روسيا ككيانات جديدة. كما تم نقل محطة زابوريجيا للطاقة النووية إلى الولاية القضائية الروسية. وقد تم إنشاء مؤسسة إدارة لتضمن تشغيلها. ولا يزال وقف الهجمات والاستفزازات الأوكرانية ضد محطة زابوريجيا ومدينة إنرهودار، حيث يسكن موظفو المحطة وعائلاتهم، مسألة مهمة أيضا. وما كان يمكن لكييف القيام بالتصرفات المتهورة هذه إلا بالدعم السياسي المستمر الذي تقدمه الدول الغربية لأوكرانيا. فهذا الدعم تحديداً هو ما يلهم السلطات الأوكرانية بشعور زائف بالإفلات من العقاب، مما يحرضها على بلوغ مستويات جديدة من التهور.

لقد عرقلت أوكرانيا جميع مبادرات المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تعزيز سلامة محطة زابوريجيا للطاقة النووية، بدءا من مشروع الاتفاق الثلاثي إلى اتفاقيين ثنائيين منفصلين بين روسيا والوكالة وأوكرانيا والوكالة. كما رفضت السلطات الأوكرانية اقتراح المدير العام للوكالة بإنشاء منطقة حماية للأمان النووي التشغيلي والمادي في المحطة. علاوة على ذلك، لم تؤيد كييف المبادئ الخمسة لضمان سلامة المحطة التي حددها السيد غروسي في جلسة مجلس الأمن التي عُقدت في 30 أيار/مايو 2023 (انظر S/PV.9334). وكانت توصيات السيد غروسي سببا في أن تعلن أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أخيرا عن المعلومات الموجودة بحوزتها بشأن الهجمات الأوكرانية على محطة زابوريجيا للطاقة النووية، وكذلك لإدانة كييف علانية على الأعمال العبثية التي اقترفتها.

ومن جانبنا، لطالما أيدنا مقترحات المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تعزيز الأمان النووي للمحطة. فلم ننشر أبدا ولا نخطط لنشر وحدات عسكرية أو معدات عسكرية مخصصة للأعمال الهجومية على أراضي محطة زابوريجيا للطاقة النووية. فلا تتمركز حاليا في المحطة سوى القوات الضرورية لحمايتها، وكذلك لإزالة آثار الهجمات الأوكرانية المحتملة. وسنستمر في ضمان حماية المحطة بطريقة تمنع كييف والغرب مجتمعا من تشكيل تهديدات على تشغيلها بشكل آمن. وعلى الرغم من العقبات التي وضعتها أوكرانيا في طريقنا، بذلت روسيا كل ما في وسعها لضمان تواجد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في محطة زابوريجيا بشكل آمن وفعال منذ 1 أيلول/سبتمبر 2022. ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة لأمانة الوكالة في هذا الشأن.

السيد جونغ تشول مون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفد بلدي مضطر لممارسة حقه في الرد على البيانات الاستفزازية التي أدلى بها اليوم ممثلو اليابان وجمهورية كوريا ودول أخرى معينة مثل المملكة المتحدة وأوكرانيا وفرنسا. يرفض وفد بلدي رفضا قاطعا تلك الاتهامات النمطية والسخيفة والباطلة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تهدف إلى تضليل

المجتمع الدولي وتسمح للبلدان المعنية بالتهرب من مسؤوليتها عن تدهور الحالة في شبه الجزيرة الكورية. كما ذكرنا بالأمس (انظر A/CN.10/PV.392)، ليست جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بل الولايات المتحدة والدول التابعة لها هي التي أشعلت شرارة المواجهة العسكرية، مما أدى إلى تدهور الحالة في شبه الجزيرة. في السنوات الأخيرة باتت الولايات المتحدة، إلى جانب جمهورية كوريا، عدوانية ومحمومة بشكل متزايد في محاولاتها لاستفزاز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغزوها. ومنذ بداية هذا العام أجرت الولايات المتحدة بالتعاون مع الدول التابعة لها، بما في ذلك جمهورية كوريا، مجموعة من المناورات الحربية المشتركة، شملت حشد جميع أنواع المعدات الاستراتيجية مثل القاذفات الاستراتيجية النووية وحاملات الطائرات والغواصات، مما حول شبه الجزيرة الكورية إلى مستودع عام للأصول النووية الاستراتيجية الخاصة بالولايات المتحدة وحولها إلى أكثر المناطق اضطرابا من حيث خطر الحرب النووية. ومن المقرر إجراء عدة مناورات حربية استفزازية أخرى هذا العام.

من الواضح تماما، وفقا للمنطق العسكري السليم، أن المناورات المشتركة واسعة النطاق مثل درع الحرية ليست تدريبات سنوية ذات طبيعة دفاعية، كما تروج لها الولايات المتحدة وجمهورية كوريا. فما لا يمكن إغفاله هو أن هذه التحركات العسكرية الخطيرة تتزامن مع تفعيل ما يسمى بالمجموعة الاستشارية النووية التي تتمثل مهمتها في تخطيط وتشغيل وتنفيذ ضربة نووية وقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتثبت جميع الحقائق بوضوح أن التدريبات العسكرية المحمومة التي تجريها الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية، بالنظر إلى طبيعتها وطابعها ونطاقها ومحتواها، ليست مجرد مناورات عسكرية بل تدريبات حرب نووية لتوجيه ضربة وقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عملا بالخيار السياسي والعسكري للولايات المتحدة بإذكاء المواجهة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإشعال الحرب في نهاية المطاف. ولذلك لا يمكن لأحد أن يجادل في حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدفاع عن النفس وبناء قوتها الفعلية لردع تلك الأعمال العسكرية العدوانية، وهو أمر طبيعي ومعقول تماما. وفي مواجهة تلك الأعمال العسكرية العدائية المنتظمة والسنوية المزعومة التي بلغ تواترها وشدتها مستوى غير مسبوق، ستُتخذ إجراءاتنا ردا على ذلك بشكل منتظم وسنوي أيضا، وبتواتر وكثافة ساحقين على مستوى غير مسبوق على الإطلاق. وأي تجارب للقذائف أو تدريب على إطلاق القذائف يقدم عليه جيشنا هو جزء من تدابير تعزيز القدرات الدفاعية الوطنية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو حق سيادي لنا بالكامل ولا ينبغي أن يكون عرضة للتنديد أو التدخل من قبل أي أحد.

إن اليابان غير مؤهلة لإثارة الضجة بشأن تدابير الدفاع عن النفس التي تنتهجها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد سبق لليابان أن نزعت عن نفسها قناع الدولة المسالمة الذي روجت له الحكومات السابقة كثيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بل إنها أطلقت حتى العنان لسياستها الدفاعية المزعومة. واليابان، بوصفها بلدا ألحق ضررا لا يوصف بالشعب الكوري والشعوب الآسيوية في القرن الماضي، تخطط لامتلاك أسلحة لتوجيه ضربة وقائية، بينما تزيد باستمرار من نفقاتها الدفاعية. وهذه الخطوة العسكرية الخطيرة لا تفضي إلا إلى تدمير السلام والاستقرار الإقليميين. والأسوأ من ذلك أن اليابان لا تزال تصرف المياه الملوثة نوويا في تحد للمعارضة القوية من البلدان المجاورة وبلدان المحيط الهادئ. يجب أن توقف اليابان فورا أنشطتها العسكرية الخطيرة وتصريف المياه الملوثة نوويا، وإلا فستواجه إدانة ورفضا أكبر من المجتمع الدولي.

السيد كالمار (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرد على عدد من التعليقات التي أدلى بها متكلمون سابقون اليوم وأمس. وسأحاول أن أكون موجزا لأنني لا أنوي حقا أن أحرّف الجلسة، أكثر من ذلك، بعيدا عن محور تركيزها المهني كما فعل آخرون – بمن فيهم ممثلا إيران وسورية وآخرون على غرار ممثلَي لبنان وتونس – وكل ذلك فيما يتعلق بحرب إسرائيل ضد حماس. لن تؤدي أي اتهامات مخزية أو مدفوعة بدوافع سياسية، مثل تلك التي أطلقها المتكلمون الذين ذكرتهم، إلى تحريف أو تحويل أو سلب حق بلدي المشروع في الدفاع عن نفسه ضد الإرهابيين الذين يسعون إلى تدمير بلد وشعب، مثل أولئك

الذين شنوا هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. ومن المؤسف أن المتكلمين الذين ذكرتهم لا يكتفون بعدم إدانة الإرهاب بل يدعمونه أيضا. وحسب ما نفهمه، ينبغي لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح أن تناقش بمهنية سبل إيجاد عالم أكثر أمنا وأمانا.

وإذا كان المتكلمون الذين ذكرتهم يرغبون في استغلال هذا المنتدى الهام لدعم الإرهاب، فسيضر ذلك بنزاهة المنتدى في نظرنا.

ليست إيران في وضع أخلاقي يسمح لها بالمحاضرة أو الوعظ بشأن التهديدات النووية. إيران نفسها مسؤولة عن انعدام الثقة في هيكل تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط، فلقد انتهكت التزاماتها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أثبتت ذلك الوكالة مرارا وتكرارا. وسجلها على مر السنين معروف جيدا، فهي تكذب وتخفي نواياها الحقيقية. علاوة على ذلك، أود أن أذكّر جميع الوفود هنا بأن إيران هي الدولة الرئيسية الراعية للإرهاب في العالم، كما يتضح من دعمها لحماس على مر السنين، قبل مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر ومنذ وقوعها. وإيران هي أكبر ناشر في العالم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة والصواريخ والقذائف وغيرها من التكنولوجيات ذات الصلة، مثل الطائرات المسيرة. ويجري القيام بكل ذلك بدافع الترويج لخططها المتطرفة وزعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط بأسرها وخارجها.

وفيما يتعلق بسورية، فليس في العالم ما يكفي من السخرية لوصف ممثلي ذلك البلد وهم يتحدثون عن أسلحة الدمار الشامل أو السلوك الأخلاقي. إنهم ممثلو حكومة قتلت المئات من أفراد شعبها بالأسلحة الكيميائية. ولربما يرغب ممثلو سورية في الرد على الأسئلة المتعلقة بوجود أنشطة نووية غير معلنة في سورية، وهو أمر مهم ومثير للقلق، فضلا عن أسئلة لا تزال من دون إجابة حول طبيعة مواقع ومواد محددة داخل سورية وحالة تشغيلها. فيجب أن نحثهم جميعا على الإجابة على هذه الأسئلة.

وأخيرا، من المؤسف أن يختار ممثل السلطة الفلسطينية الإدلاء ببيان يتضمن اتهامات باطلة. فبعد مرور ما يقرب من ستة أشهر على مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر، لا يزال الممثلون الفلسطينيون، بما في ذلك اليوم، يرفضون إدانة حماس على جرائمها البشعة أو حتى ذكر حماس في بياناتهم، وكأن حماس لم تكن موجودة على الإطلاق. فهل بالفعل ليس لحماس أي وجود على الإطلاق؟ يجب أن نحثهم جميعا، وبكل تأكيد، على القيام بذلك يوما ما.

السيد كيم هون (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز. من المؤسف للغاية أننا مضطرون للرد على الادعاءات الواهية التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك اسمحوا لي بأن أضع الأمور في نصابها. إن كل ما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير قانوني، ويشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين وانتهاكا لقرارات مجلس الأمن، ويقوض بشكل خطير نظام عدم الانتشار الذي يفترض بنا مناقشته معا. ينبغي ألا نضع العربة أمام الحصان. فالتهديدات المتزايدة النووية والصاروخية غير المشروعة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي السبب نفسه الذي يدفعنا إلى تعزيز التعاون في مجال الردع الموسّع مع الولايات المتحدة، وليس العكس. وادعاء ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأننا نفعل ذلك لأننا ننتهج سياسة عدائية تجاه بلده هو ببساطة ادعاء غير صحيح، لأن السياسات العدائية لا وجود لها. وإذا كان يزعم أن مناورات درع الحرية هي مثال على ذلك، فسيتعين علينا أن ننظر في سبب بدء تلك المناورات. وإذا بحث عن الإجابة في غوغل، فسيكتشف السبب.

السيد رحيمي مجد (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد لكي أرد على الادعاءات الواهية التي أدلى بها ممثلو المملكة المتحدة وأيرلندا وأوكرانيا وفرنسا والنظام الإسرائيلي بشأن برنامج إيران النووي وبرنامجها للقذائف الدفاعية والنزاع في أوكرانيا. بينما يرفض وفد بلدي تلك الاتهامات رفضا قاطعا فإنه يؤكد مرة أخرى أن برنامج إيران النووي سلمي تماما ويتماشى مع حقها غير القابل للتصرف في تطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، على النحو الممنوح لها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد استغلت دول

معيّنة هذه الادعاءات الواهية لوضع سياسات وإجراءات أضرت بشكل غير قانوني بالمصالح القانونية المشروعة لبلدي بموجب الصفقة الكبرى لمعاهدة عدم الانتشار. علاوة على ذلك، هذه الاتهامات ذات الدوافع السياسية والباطلة وبلا أساس تعمل على صرف انتباه المجتمع الدولي وموارده عن معالجة الشواغل الحقيقية والملحة، وهي عدم وفاء الدول النووية بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي، وبرنامج الأسلحة النووية للنظام الإسرائيلي، والفظائع المستمرة والإبادة الجماعية الممنهجة التي يرتكبها نظام الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

وأود التأكيد مجددا وتسليط الضوء على جمهورية إيران الإسلامية قد دأبت على اتخاذ موقف حياد منذ بداية النزاع في أوكرانيا، وأن موقفها المبدئي هذا لم يتغير. وأي ادعاء يتعلق بتورط إيران في بيع الأسلحة أو تصديرها أو نقلها بما يتعارض مع التزاماتها الدولية لا أساس له من الصحة على الإطلاق ومرفوض رفضا قاطعا.

وأود أيضا أن أبرز أن ممثل النظام الإسرائيلي قد لجأ إلى حملة تضليل لتمويه حقيقة الطابع الإرهابي وواقع الفصل العنصري لنظام بلده. في الهجوم الإسرائيلي الشنيع والإرهابي الأخير بالقذائف على مقر دبلوماسي إيراني في دمشق استُشهد عدد من الموظفين الإيرانيين الذين كانوا يتمتعون بحصانة دبلوماسية وكانوا جميعهم حاضرين لتناول الإفطار خلال شهر رمضان المبارك في المبنى المذكور وقت الهجوم. إن ذلك الهجوم ينتهك حصانة الموظفين الدبلوماسيين والمقر الدبلوماسي كما ينتهك اللوائح الدولية بوضوح، بما في ذلك اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963.

السيد ساراواني (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أجد لزاما علي طلب الكلمة للرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل الهند. قد تكون الملاحظات التي أدلى بها ممثل باكستان خلال المناقشة العامة مزعجة للهند، ولكنها تظل حقائق لا يمكن دحضها. فمن الحقائق أن نزاع جامو وكشمير مدرج على جدول أعمال مجلس الأمن منذ أكثر من 75 عاما. ومن الحقائق أيضا أن مجلس الأمن قرر في جميع قراراته ذات الصلة أن الوضع النهائي في إقليم جامو وكشمير يقرره شعبه من خلال استفتاء عام تشرف عليه الأمم المتحدة، والهند ملزمة بالامتثال لهذا القرار بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد من جديد أن جامو وكشمير إقليم متنازع عليه معترف به دوليا وليس ما يسمى بجزء لا يتجزأ من الهند على الإطلاق. وتكرار موقف خاطئ لن يجعله مقبولا في أي وقت أو في أي محفل. وخلافا لما تؤكده الهند، فإن الحالة في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند بصورة غير مشروعة، وتكديس الهند الهائل للأسلحة، ومواقفها العدوانية وعقيدتها القتالية الحربية وثيقة الصلة تماما بعمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، لأنها تنطوي على آثار خطيرة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وتؤثر بالتالي على الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح.

وفيما يتعلق بمشروع برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح فقد شهدنا مرة أخرى، خلال المفاوضات التي أجرتها الرئاسة الهندية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، هوسا بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون – وهو إجراء لا يكلف شيئا للدول الحائزة للأسلحة النووية التي كدست من مخزونات المواد الانشطارية كميات هائلة تفوق احتياجاتها الدفاعية بكثير – على عكس باكستان التي سيتأثر أمنها القومي بشكل مباشر وسلبي بمعاهدة لا تنص إلا على وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أمسى مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى رهينة لمسألة واحدة كانت السبب الرئيسي في ترسيخ الجمود الذي طال أمده. ويتوقف تحقيق التقدم في مؤتمر نزع السلاح على مرونة جميع الوفود واستعدادها لتقديم التنازلات. ومن شأن الإخفاق في تحقيق توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح أن يعكس عدم بذل رئاسة المؤتمر لجهود صادقة وشاملة من أجل إشراك جميع الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالإرهاب، قدمت باكستان تضحيات لا تُعد ولا تُحصى في الحرب الدولية ضد الإرهاب وحققت نجاحا منقطع النظير في دحر هذا التهديد. إن التهديد الإرهابي الذي تواجهه باكستان اليوم هو تهديد مدبر ومدعوم وممول من جارتنا الشرقية، وهي دولة معروفة برعايتها للإرهاب. لقد كانت تمارس الإرهاب ضد جيرانها

المباشرين. ولكن انتقلت أعمالها الإرهابية تلك إلى دول أبعد. ولدى باكستان أدلة ملموسة على رعاية المنظمات الإرهابية التي نفذت هجمات متعددة ضد أهدافها المدنية والعسكرية. ويشهد الجاسوس الذي تم القبض عليه على أرضنا، القائد البحري كولبوشان جادهاف، على شبكتهم الإرهابية الواسعة.

ونأمل أن يضطلع المجتمع الدولي بدوره الواجب في التصدي لمثل هذه المحاولات الرامية إلى تقويض السلم والأمن في المنطقة بأسرها، بما له من تأثير مباشر على آفاق نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

السيدة فيشر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أخشى أن أكون مضطرة لأخذ الكلمة للرد على ادعاءات الممثل الروسي. فكما رأينا مرارا وتكرارا، تواصل روسيا إعادة تدوير ادعاءاتها البالية والباطلة ضد الولايات المتحدة وأوكرانيا والغرب لصرف الانتباه عن جرائم الحرب التي ترتكبها في أوكرانيا وأنشطتها النووية غير المسؤولة.

وكما أشار الوزير بلينكن، فإن الضربات الروسية تستهدف المدارس والمستشفيات والسكان في أوكرانيا، علاوة على تدمير البنية التحتية الحيوية التي توفر مياه الشرب والكهرباء والغاز لحماية المدنيين من التجمد حتى الموت.

إن التكلفة البشرية للحرب غير المبررة هذه التي يشنها الكرملين في أوكرانيا مذهلة حقا. فقد أكدت الأمم المتحدة أن أكثر من 000 10 مدني قد قُتلوا وأصيب عدد أكبر بكثير منهم. وربما تكون الأرقام الحقيقية أكبر من ذلك بكثير، كما ارتكب أفراد من القوات الروسية جرائم حرب. ولكن من الواضح الآن أن الحرب ضد أوكرانيا قد أثبتت أنها تشكل تحدياً لبوتين أكثر مما كان يتوقع. فقد ألحقت الحرب خسائر كبيرة بالقوات الروسية ولم تسر وفق توقعات الكرملين، حيث تسبب قرار بوتين في سقوط أكثر من 000 300 ضحية روسية.

هناك أمران واضحان: أولاً، لن يستسلم الشعب الأوكراني. ثانيًا، هذه حرب بوتين، ويمكنه بمفرده أن ينهيها بسحب القوات الروسية من جميع الأراضي الأوكرانية ذات السيادة.

أما الادعاءات المتعلقة بحلف منظمة شمال الأطلسي (الناتو) فهو حلف دفاعي تسعى الدول طواعية للانضمام إليه لردع العدوان والإكراه ضدها، لأجل تعزيز السلام والاستقرار والحفاظ عليهما. ولم تثر روسيا مسألة الناتو هذه بوصفها مسألة في نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حتى عام 2015 – أي بعد 45 عامًا من دخول المعاهدة حيز النفاذ. وبعد استيلائها على شبه جزيرة القرم، يجب أن ندرك اهتمام روسيا بهذه المسألة على حقيقته، أي أنه مجرد أسلوب آخر لصرف الانتباه عن أفعالها.

ردا على تصريح الممثل الإيراني المتعلق بتجاهل الولايات المتحدة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ونزع السلاح، فالحقيقة هي أن الولايات المتحدة قد تبرعت بمبلغ 242 مليون دولار للوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف تعزيز الاستخدامات السلمية، متبوعا بتبرع آخر بمبلغ 50 مليون دولار بحلول نهاية هذا العام. ونحن من أكبر المساهمين في الاستخدامات السلمية، كما خفضنا مرة أخرى ترسانتنا النووية بنسبة 88 في المائة. فأين هذا من تجاهل الاستخدامات السلمية أو نزع السلاح؟ نحن نبحث حالياً ونواصل تطوير تقنيات جديدة من أجل اتفاقات نزع السلاح في المستقبل.

وربما تحتاج إيران إلى إلقاء نظرة على أنشطتها في هذا المجال. أكرر مرة أخرى أن إيران قد فشلت – بعد خمس سنوات من المماطلة – في أن تقدم للوكالة الدولية للطاقة الذرية التوضيحات التي تتطلبها التزاماتها المتعلقة بالضمانات اللازمة لحل المسائل العالقة بشأن المواد والأنشطة النووية المحتملة غير المعلنة. بالإضافة إلى ذلك، تواصل إيران توسيع نطاق برنامجها النووي بواسطة تركيب المزيد من أجهزة الطرد المركزي المتطورة وإنتاج يورانيوم عالي التخصيب لأغراض غير

موثوقة. فليس هناك أي بلد آخر في العالم اليوم ينتج يورانيوم مخصب بنسبة تصل إلى 60 في المائة للأغراض التي تدعيها إيران.

وكانت التعديلات غير المعلنة التي أجرتها إيران على سلاسل أجهزة الطرد المركزي المتقدمة في قرية فوردو العام الماضي انتهاكاً واضحاً لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. كما زادت حدة التوتر اكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاحقاً في المنشأة نفسها جزيئات اليورانيوم المخصب بنسبة تزيد على 80 في المائة أي أنه تجاوز حدوداً غير مسبوقة. وندعو إيران إلى اتخاذ الخطوات التراجعية اللازمة لبناء الثقة دوليا بدلاً من الاستمرار في تقويض الضمانات الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أخيراً، أعتقد أنني سمعت للتو زميلنا الصيني يزعم أن واشنطن تخطط لنشر أسلحة نووية في آسيا. والحق أنه ليس لدى الولايات المتحدة أي خطط لنشر أسلحة نووية في آسيا أو على أراضي أي حليف آسيوي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لديّ الآن على قائمة طلبات ممارسة حق الرد اليابان والمملكة العربية السعودية للإدلاء بيانين أولين ممارسة لحق الرد، ثم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي للإدلاء بيانين ممارسة لحق الرد للمرة الثانية. وأرجو من الممثلين أن يتفضلوا بإيجاز ملاحظاتهم ويفضل أن تكون في حدود الوقت المحدد.

السيدة ماتسوزاكي (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني مضطرة لممارسة حق الرد ردا على البيان الذي لا أساس له من الصحة الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأود أن أؤكد أنه خلال أكثر من 70 عاما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، واجهت اليابان الحقائق التاريخية بروح من التواضع، فضلا عن دأبها في احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والإسهام في تحقيق السلام والرخاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمجتمع الدولي.

وبموجب دستورها، تواصل اليابان الالتزام بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الحفاظ على سياسة موجهة حصرياً نحو الدفاع، وعدم التحول إلى قوة عسكرية تشكل تهديداً للبلدان الأخرى، فضلا عن مراعاة المبادئ الثلاثة غير النووية. وفقا لهذه المبادئ، لن تغير اليابان أبداً المسار الذي اتخذته بوصفها دولة محبة للسلام. عليه ستظل قدرتنا الدفاعية – كما كانت – من أجل الدفاع عن اليابان وهي تتطلع إلى المستقبل في مواجهة أشد وأعقد بيئة أمنية شهدناها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ونكفل أيضا شفافية نفقاتنا المتعلقة بالدفاع من خلال الالتزام بالرقابة المدنية الصارمة على الجيش.

وفيما يتعلق بسلامة تصريف المياه المعالجة بواسطة النظام المتقدم لمعالجة السوائل في البحر، على الرغم من أنني لا أرى صلة هذا الجدل بموضوع اليوم، إلا أنني أود أن أوضح أن هذه المسألة لا ينبغي أن تخضع للنقاش السياسي. ولن أخوض في التفاصيل المتعلقة بتصريف تلك المياه ولكن أود أن أؤكد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلصت في تقريرها الشامل وتقريرها الأخير عن أول بعثة استعراض بعد بدء التصريف إلى أن نهج اليابان في تصريف تلك المياه في البحر يتسق مع معايير الأمان الدولية ذات الصلة وأن التصريف سيكون له تأثير إشعاعي ضئيل على الناس والبيئة.

السيد محرم (المملكة العربية السعودية): أدلي بهذا البيان باسم المجموعة العربية.

تدين المجموعة العربية بأشد العبارات استمرار الاحتلال الإسرائيلي في ارتكاب الجرائم الفظيعة ضد المدنيين العزل في قطاع غزة، حيث وصل عدد الشهداء إلى 000 33 شهيد وأكثر من 000 75 جريح، إلى جانب المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين العزل في قطاع غزة. هذه الحقائق التي يحاول ممثل كيان الاحتلال الإسرائيلي إخفاءها والتضليل عليها.

وبهذا الشأن تحمل المجموعة العربية إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال مسؤولية ارتكاب هذه الجرائم، وتطالب المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بوقف فوري لإطلاق النار والالتزام بقرار مجلس الأمن 2728 (2024) والسماح بدخول المساعدات الإنسانية ووقف التهجير القسري للشعب الفلسطيني، ووقف إمداد إسرائيل بالأسلحة والاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لمبادرة

السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين الذين طلبوا الكلمة لممارسة حق الرد للمرة الثانية، وتقتصر مدتها على خمس دقائق.

السيد مون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفد بلدي مضطر لممارسة حقه الثاني في الرد. إن من المخيب جدا للآمال أن تتعمد جمهورية كوريا واليابان تشويه الحقائق بسفسطة لا مبرر لها، الأمر الذي يرفضه وفد بلدي مرة أخرى بشدة.

إن الحالة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية تتدهور بسرعة بسبب الاستفزازات العسكرية المتهورة من جانب جمهورية كوريا بالتعاون مع قوات خارجية. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتعرض لتهديد مباشر من الولايات المتحدة، أكبر قوة نووية، كما تتعرض لخطر الحرب بشكل مستمر منذ عدة عقود. لذلك فإن امتلاك قدرات عسكرية قوية، بما في ذلك الرادع النووي، يظل الخيار الحتمي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتتمكن من حماية أمن ومستقبل الدولة وشعبها.

يود وفد بلدي أن يشدد مرة أخرى على أن الحق في الدفاع عن النفس، المعترف به في القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، يتمثل في حماية سيادة دولتنا. عليه، فلا وجود لأي حل توفيقي في ذلك الصدد. أما فيما يتعلق بما يسمى بقرارات مجلس الأمن، فإن بلدي لم يعترف أبدا بتلك الوثائق غير الشرعية ويرفضها تماما باعتبارها مجرد مواقف سياسية تسعى إليها القوى المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لخنقها بأي ثمن.

والحقيقة التاريخية هي أن جمهورية كوريا قد دأبت – من خلال حكوماتها أو أنظمتها المتعاقبة – على اتباع سياسات عدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، معتبرة هذه الأخيرة عدوا لدودا لها. ونحث جمهورية كوريا واليابان على التفكير في خطابهما وأفعالهما العدائية بدلاً من توجيه اتهامات سخيفة للآخرين. وأنصحهما بعدم التدخل في شؤون الآخرين بحجج لا أساس لها من الصحة، وأن تعنيان بشؤونهما أولاً.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن مضطرون لأخذ الكلمة مرة أخرى لممارسة حقنا في الرد على التعليقات التي لا أساس لها من الصحة من جانب الولايات المتحدة، والتي لا تمت للواقع بصلة.

فزميلنا الأمريكي يحاول مرة أخرى استبدال الواقع ببعض الاختراعات التي تشكلها وسائل الإعلام في الدول الغربية وهي، كما هو واضح، من وحي مخيلتها. فيما يتعلق بأسباب العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، تطرقنا أمس إلى هذه الأسباب بالتفصيل، وأدعو الوفود إلى النظر في الموقف الذي تم التعبير عنه هناك.

أما فيما يتعلق بالاتهامات التي لا أساس لها من الصحة بشأن انتهاكات القوات المسلحة الروسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، فذلك كله تلفيق لا أساس له من الصحة ولا صلة له بالواقع. فالقوات المسلحة الروسية تتصرف بشكل صارم بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وبدلاً من ذلك، كان ينبغي لوفد الولايات المتحدة الأمريكية النظر إلى أوكرانيا التي هي تحت رعايته وسلوك القوات المسلحة في ذلك البلد، بما في ذلك الانتهاكات العديدة التي تسجلها الهيئات الدولية والاتحاد الروسي والدول الأخرى فيما يتعلق بالضربات التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية، وكذلك العمليات الإرهابية التي تنفذ على أراضي بلدهم وأراضي الاتحاد الروسي. فما على المرء إلا أن يقرأ الأخبار ليرى أن هناك هجومًا إرهابيًا كل يوم على أعيان مدنية على أراضي الاتحاد الروسي. وقد حدثت بضع حالات منها اليوم وأسفرت عن إصابة عدد من المدنيين.

وهناك مشكلة أخرى مهمة: أن أوكرانيا لا تمتثل لالتزاماتها الدولية بشأن الوثائق القانونية الأساسية المتعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار، مثل اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام

المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتستخدم القوات المسلحة التابعة لنظام كييف الألغام المضادة للأفراد بلا قيود. فلماذا لا تتحدث عن ذلك الدول الموجودة في هذه القاعة التي هي طرف في تلك الاتفاقية؟ إن ذلك يقع على عاتقها.

وفيما يتعلق بإحصائيات الخسائر في صفوف القوات المسلحة الروسية خلال العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، كنا نتوقع التعازي من الولايات المتحدة الأمريكية، بدلاً من محاولات تحريف تلك الإحصاءات والتكهن بالعواقب الوخيمة لهذه العملية. أما بشأن ملاحظات ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، فإننا نطلب من الاتحاد الروسي أن يقدم إحصاءاته الخاصة وألا تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تحصي الخسائر التي تكبدها بلدنا في تنفيذ تلك العملية نيابة عنا. كما نود أن ندعو ممثل الولايات المتحدة إلى الاطلاع على البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع الروسية بدلاً من محاولة استبدال تلك الإحصاءات الرسمية مجدداً بإحصاءات ملفقة من العدم.

أما بالنسبة لتعريف حلف الناتو على أنه شكل من أشكال التحالف الدفاعي، فذلك هو العنوان الرسمي الذي يبدو في وثيقة الحلف فقط. وللأسف، هناك أيضًا الواقع القاتم. علاوة على ذلك، أطلق الحلف على نفسه صراحةً اسم التحالف النووي. وهناك تدريبات عسكرية، بمشاركة نووية تركز في جملة أمور، على التدريب على كيفية استخدام الأسلحة النووية، وإشراك الدول غير النووية في التخطيط لاستخدام ذلك النوع من الأسلحة.

وللرد على بيان وفد الولايات المتحدة الذي قال فيه إن الناتو يدعم السلام والاستقرار، أود أن أسمع بعض الأمثلة المحددة عن المجالات التي حقق فيها نشاط الناتو السلام والاستقرار. ربما ينبغي أن نسأل وفد صربيا، التي عانى بلدها من القصف من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي. ومع ذلك، فإن الدول الغربية غير قادرة حتى على الاتفاق على عقد جلسة لمجلس الأمن حول هذا الموضوع، الذي تم تعطيله لأسباب إجرائية.

وأود أيضا أن أرد على بعض التصريحات التي لا أساس لها من الصحة الصادرة عن الدول الغربية بشأن التعاون بين روسيا وإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد أوضحنا في مناسبات عديدة تقييمنا لتلك المسألة، كما ورد في رسالة موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن. ونلاحظ الطابع التلفيقي الخالي من الأدلة والمتحيز سياسياً للمزاعم الأمريكية – الأوروبية التي تقوم على الشكوك التي لا تستند إلى أي أدلة، والادعاءات الزائفة والاستنتاجات التي لا أساس لها من الصحة. فكل ذلك يُطرح على أنه حقائق، دون أن يقدم أحد حتى الآن أي دليل مادي مقنع. وبالفعل، قال السيد كيربي صراحةً اليوم خلال الإحاطة أنهم لا يملكون الأدلة ذات الصلة لتأكيد وجود تلك التوريدات. وبناء عليه، فإن هذه التلميحات ليست أكثر من محاولة أخرى سخيفة ومنافقة لزيادة الضغط على بلداننا وصرف الانتباه عن رد الفعل التصعيدي الذي لا معنى له من قبل واشنطن وحلفائها في مناطق مختلفة من العالم. إنهم هم المصدر الحقيقي لتهديد السلم والأمن الدوليين.

فيما يتعلق بمسألة تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، تم توضيح موقف روسيا بالتفصيل في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 28 آذار/مارس (انظر S/PV.9591) ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لكي يشرع المجلس في تحديث نظام الجزاءات المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد طرح بلدنا في مناسبات عديدة أفكارا مختلفة بشأن ذلك، في محاولة لتكييف القيود مع الواقع المتغير بسرعة في الميدان. غير أن جميع محاولاتنا قد قوبلت مراراً وتكراراً بالرفض المطلق من جانب البلدان الغربية فيما يتعلق بالتخلي عن عقليتها التدميرية والعقابية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبالتالي استُخدم فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718 سلاحا في تلك الحالة. ولم يعد الفريق قادراً على الاضطلاع بمسؤولياته المباشرة لأنه عاجز عن إجراء تحليل رصين لنظام الجزاءات. بناء عليه، ناصرت روسيا اتخاذ مجلس الأمن قراراً بإجراء استعراض مفتوح وصريح لجزاءات المجلس فيما يتعلق بتحويل القيود المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى بند ينظر فيه على أساس سنوي. إلا أن الولايات المتحدة وحلفاءها لم يرغبوا في الاستماع إلينا

ولم يدرجوا أفكارنا في مشروع القرار (S/2024/255) الذي طُرح للتصويت في مجلس الأمن في 28 مارس/آذار. لذا لم يتسن لنا تأييد الوثيقة الأمريكية نظرا لافتقار عمل فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718 لأي قيمة مضافة.

السيد كيم سونغهون (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا مضطرون لممارسة حق الرد ردا على البيان الذي أدلى به للتو ممثل الاتحاد الروسي بشأن تجديد ولاية فريق الخبراء. ويمكنني أن أشهد بوضوح أنني كنت حاضرا في المفاوضات وأنني شاركت في جميع المفاوضات بشأن النص. وبالرغم من جميع الحلول الوسط التي قدمناها، لم يطرح الاتحاد الروسي أي حل توافقي على الإطلاق. وعلينا أن نتساءل عن السبب الذي دفع الاتحاد الروسي إلى بذل كل ما في وسعه لاستخدام حق النقض معارضة لتجديد ولاية فريق الخبراء، الذي ظل قائماً على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية، نظراً لوجود شبهة تعاملات أسلحة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي. ولم أي تغيير خلال السنوات القليلة الماضية، باستثناء ذلك. عليه، فإن لدينا شكوكا عميقة في أن الدافع الخفي وراء استخدام الاتحاد الروسي لحق النقض عدا إخفاء وتدمير كاميرات المراقبة قبل أن يتم القبض عليه متلبساً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين ممارسة لحق الرد.

وقبل أن نرفع الجلسة، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية الموجزة.

أشكر جميع الوفود على الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئيس وعلى التقيد بشكل عام بالوقت المحدد للبيانات. كما أتوجه بالشكر الجزيل للأمانة العامة على الدعم المهني الذي قدمته خلال هذين اليومين من التبادل العام للآراء.

لقد طُرحت عدة أفكار واقتراحات محددة في البيانات التي أدلت بها الوفود. لقد أجرينا تبادلاً غنيا وموضوعياً للآراء. وستكون تلك الأفكار والاقتراحات المحددة مفيدة جدا ويمكن بلورتها ومناقشتها خلال اجتماعات الفريقين العاملين تحت التوجيه القدير للرئيسين المعنيين. ومن المأمول أن نجري مداولات موضوعية وموجهة نحو تحقيق النتائج في الفريقين العاملين، مع استمرار المشاركة الفاعلة والبناءة من جميع الوفود.

سنجتمع مرة أخرى في جلسة عامة يوم الجمعة 19 نيسان/أبريل. في غضون ذلك سيجتمع المكتب من وقت لآخر، حسب الاقتضاء، لتقييم أعمال الأفرقة العاملة. وسأكون متاحاً لجميع الوفود إذا ما طلبت ذلك.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أبلغ الوفود بأن الجلسة الأولى للفريق العامل الأول ستعقد في قاعة الاجتماعات هذه صباح الغد في تمام العاشرة.

رفعت الجلسة الساعة 18/05.